

في عباب النخطبط والنرنتبرد (ضاعت الصناعة)

المشاكل الاقتصادية وتحرير سعر الصرف

المؤتمر الدولي للإدارة عنه بعد والتجارة الإليكترونية والحكومة الإليكترونية

مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة

رأس المال المرخص به ۵۰۰ مليون دولار أمريكي





#### شركة مساهمة مصرية

## نتائج البنك

في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٣ م

معدل النمو %	نهایهٔ مارس۲۰۰۲م	نهایهٔ مارس ۲۰۰۲م	بيان بالنتائج المحققة
71,2	ملي <u>ون جم</u>	مل <u>ون</u> جم	إجمالي أصول البنك جمل أحد المناف المحمد المام ا
77,0	۱۰۲۰۳	۲۳۸۱	
77,7	۸۷۲۲	۱۰۷۲۱	
77,7	۸۸۷۲	۸۷۶۸	
7,0	۲٤۸	۲۷۲	
2,2	۲۷۷	۲۷۷	

#### ويتيح البنك لعملانه مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية المتميزة تؤدى بأحدث الوسائل وتشمل:

- اوعية ادخارية متعددة الزايا ومتنوعة الأجال والخصالص .. بالجنيه المسرى والعملات الأجنبية .. تتفق جميعها وإحكام الشريعة الإسلامية وتحقق عوائد تنافسية في السوق المسرية.
- تمويل المشروعات في شتى الأنشطة الاقتصادية من خلال أدوات التوظيف الإسلامية كالمرابحات والمشاركات والمضاربات وغيرها.
- بيع وشراء انتقد الأجنبي وتحصيل الشيكات والكمبيالات وأداء خدمات التحويلات الخارجية من خلال إدارات متخصصة وشبكة واسعة من المراسلين وكذا أداء خدمة التحويلات المحلية بالجنيه المصرئ باستخدام نظام السويفت
- خدمة الصارف الألى التي تتيح التعامل مع البنك لمدة ٢٤ ساعة يومياً و ٧ أيام أسبوعياً فضلاً عن خدمة
   البنك الصوتي .
- إصدار بطاقة فيزا إليكتروني .. كأول بطاقة دفع دولية تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية .. تستخدم في المشتريات والسحب النقدي في الداخل والخارج .
- نظام التعامل عبر الفروع حيث يمكن للعميل تنفيذ ما يرغب من تعاملات على حسابه من أى فرع داخل
   البلاد دؤن التقيد بفرع العميل ذاته وبما يعنى أن الفرع الذي يتواجد به العميل هو فرعه حيثما كان
- خدمات أمناء الاستثمار وتتضمن تأسيس الشركات وتلقى الاكتتاب وإنشاء اتجادات الملاك ومتابعة
- التنفيد والإشراف المالى والإداري لشروعات العمالاء وسداد كافة الالتزامات الدورية نيابة عنهم وإقامة المعارض .. مُضلاً من خدمات مركز ترويج وتيمير إجراءات تملك المسريين والأجانب للعقارات والأراضى التي تشمل كل ما يتعلق بعمليات التسويق والإعلان والبيع والشراء .

#### فروع البنسك:

<u> فرع الجيزة</u> : ( ١٤٦) شارع التحرير . ميدان الجلاء . الدقى <u>فرع القاهرة</u> : (٣) شارع ٢٦ يوليو ـ القاهرة <u>الشرع الأخرى :</u> الأزهر . غمرة . مصر الجديدة . الدقى . أسيوط . سوهاج ـ الإسكندرية . دمنهور . طنطا بنها ، المنصورة ، للحلة الكبرى . السوس ، الزقائيق .

الإدارة العامة لأمناء الاستثمار: تخدمتكم في الجالات المقارية والاستثمارية ومقرها ١٧ ش الفالوجا - المجوزة - ت : ٨٠٢٦٤٠٨

# مجلة اطال والتحارة

علمية ـ اقتصادية ـ مالية ـ عامة ـ تصدرشهريا العسدد ٤١٠ ـ بونسية ٢٠٠٣ م

i i	في هذا المجر
	<ul> <li>کلمیت العدد (رئیس التحریر)</li> </ul>
Y	في غياب التخطيط و الترشيد ( ضاعت الصناعية )
	<ul> <li>الشّاكل الأقتصادية وتحريز سعر الصرف (قراءات).</li> </ul>
4	■ الإحصراء البيش والإدارة البيشية
تتمية استثماراته ١٧	<ul> <li>دور النجارة الإليكترونية وشبكة الإنترنت في الترويح السياحي ا</li> </ul>
ومة الإليكترونية ٢٦	<ul> <li>المؤتمر الدولي الإدارة عن بعد والتجارة الإليكترونية والحك</li> </ul>
لتطبيق على مصر) ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	<ul> <li>العاملة الضريبية لدخل التجارة الإليكترونية (بمودّع مقترح)</li> </ul>
<b>48</b>	■ مستقبل مهنة الحاسبة والراجعـــة . ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقأ لقواعد النشر العلمي المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل في تخصصه

#### ثمن النسخة

#### جمهورية مصر العربية ١٥٠ قرشــاً اليسبسيا J 0. ســوريا Levis to ٢٥٠٠ ليرة السيودان لبنــان العـــراق ٥ ديشارات الجستراثر Jees there الأردن ٠٠٨ فلس ا دينياد الكويت السعودية ٠١ دراهــم دول الخليج ١٠ ريسالات

#### الاشتراكات

 الاشتراكات السنوية ۱۸ جنيها مصرياً داخل جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي في جميع الدول العربية
 ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه
 الإعسلانات يتسفق عليها مع الإدارة



# فىغيابالتخطيطوالترشيد « ضاعت الصناعة »

إن فياب دور الدولة فى توجيه الاستثمار وترك الأفراد كلا يلعب حسب هواه وحسب مصالحه الشخصية غير مبال أدى إلى ضياع المسلحة العامة .

إن البعض ينظر إلى الإنفاق فى الاستثمارات المختلفة إذا كانت تابعة للدولة كما تعيشها على سبيل المثال صناعة الطباعة حيث تمتلك الدولة من خلال وزاراتها وهيشاتها ومؤسساتها الصعفية وغير الصحفية من قدرات طباعية تعجز الدولة عن تشغيلها وتدبير احتياجاتها من الخاسات مما يعد إسرافاً وتبذيراً للمال المام - لأن شراء هذه

المدات والآلات الضخصة المتشرة هنا المدات والآلات الضخصة المرأى الذي جدوى ليؤكد صحة وسلامة الرأى الذي الرفاه وناشدنا المسئولين باعلى صوتنا أنه لابد من إيجاد نوع من التخطيط ودراسة جدوى من وراء الإنفاق العام الفير مسئول والذي في ظاهره يختلف عن باطنه وما يختفي وراء هذه التصرفات من انحرافات نتيجة لاستغلال السلطة أو ناتج عن مراكز سلطة جديدة بعمل لها البعض حساباً رغم

أحمد عاطف عبدالرحمن

إننا قفزنا من عالم الشمولية وبدمنتور ملى بالعشوائيات التى لا تتناسب مع المرحلة الاقتصادية الحالية إلى حرية مشوية بالتغيط والارتجال مع تفعيل آليات السوق وقانون المرض والطلب والمنافسية والجروة بلا ضبابط ... إلا أن الحرية التى نغنها هى الحرية التى تدمر ولا تبنى – حرية اطلقنا لها المنان حتى هضت على كل خطوة نخطوها نحو التحضر والتمدن بقصد اللحاق بالقطار الذى شاتنا منذ سنوات عديدة .

إن لنينا مراكز قوى تعيش بيننا لا يعنيها الصالح العام من

قريب أو بعيد - نجد أن لدى البعض أن يسير ويسيس الأمور حسب هواه وللأسف ... تؤدى إلى انحرافات خطيرة من مسئولين بميدين كل البعد عن العقاب الذى ربط يتعرض له البعض ... لغياب عنصر الرقابة وعنصر المسائلة ... عن تصرفات ربعا زادت من عجز الموازنة التي تبكى ونتباكى عليها والتي نعتبرها من قبل استنزاف المال العام ... مجرد تتعتع بعماية شخص ما ... يظن البعض أن ما يطرحه هو الصواب ولكنه هو الخطأ بعمينه - ولا نريد أن نفسوص في

أوحالنا والغالبية من شعب مصر يعيش دون جد الفقر وتتحدث عن المليارات والدعم لذوى الحاجة - ونحن نجد ان هناك ضياعاً للمال العام .. بل هناك جهات حكومية تتصرف تصرفات مشبوهة .. مجرد قرب انتهاء السنة المالية عندما نجد أن هناك فائضاً في ميزانيتها قدر له ان يكون .. ضما كان منها إلا أن تقرر فجاة إنفاق في أى اتجاه المهم الا يعود للدولة أولاً ومن ناحية ثانية حتى لا تصاب الميزانية لهذه الجهات في العام الشادم بالتخفيض ..

في همين إن هناك من الجهات الحكومية وبخاصة

إن العجز في الموازنة وما نعانية من أزمات اقتصادية يمثل جزءاً كبيراً منها في انحرافات بعض الوزارات والتؤسسات المسئودة ببيعض الأسماء التي لها سلطانها الذي لا يزول عبر عشرات السنين وهي قابية تعبث فساداً وأصبيحت تمثل مراكز قوى جديدة تعمل لصالحها ولصالح من حولها ولا يعنيها الصالح العام في مجموعه في وطن يعاني الكثير من كشافة سكانية متزايدة لا يجاريها عمل اقتصادي يساعد على تحقيق التوازن وتوفير عنصر الرفاهية الغائم عنا منذ سنوات طويلة وتعن نعلم كل يوم وشتظره كل عالم ضمن ميزانيات وخطط غاب عنها كل تغطيط أو توجيه ضمن ميزانيات وخطط غاب عنها كل تغطيط أو توجيه

التعليمية والصحية والإسكان وغيرها وهي كلها مرافق وخدمات حيوية يستفيد منها الشعب كل الشعب ، يعتربها المحيز والشلل والنقصان - ولكن في وزارة مثل وزارة الإعلام وعن فنوات لا حصر لها المرئية أو السموعة منها ما يعد استنزاهاً للمال العام ولا طائل من وراثها وهنا نحد بذخا وإسرافاً وتبذيراً لإعلام غير هادف .. بل يساعد على الانحراف من خلال ما يعرض من إباحيات تحت مدعاة الحرية والتقدم ... ونحن دولة مسلمة كما يقول الدستور ولا تتمشى مع حقيقة أوضاعنا كشعب مسلم وشرقي له تقاليده وعاداته بدلاً من أن نتجه للغرب لنأخذ منهم التكنولوجيا وتحديث الصناعة - للأسف نأخذ منهم كل ما يدمر الشياب ويحط من الأخلاق ... وهنا وفي أول مايو نتذكر قراراً سنوياً نحافظ عليه دائماً وهو خاص ببداية التوقيت الصيفي ... عندما وضعنا تشريعاً بهدف اقتصادي واجتماعي ولكن سرنا فيه بعد أن ضاع الهدف وذهب الرجاء - وهي زيادة الساعة ساعة من أجل النوم المبكر وحرصاً على الطاقة الكهربائية ومن ثم البشرية من السهر - ماذا حدث ... زادت ساعات عمل التليفزيون حيث يعمل ٢٤ ساعة حتى ضاع المثقف وضاع الفلاح وضاع الإنتاج الكل يسهر ليتابع الأفلام التي غاب عنها مقص الرقيب وأصبحت تدخل البيوت لتدمر شبابها وما الظواهر الاجتماعية في الجامعات والمدارس وما نسمع عنه من انحرافات إلا أنه تقليد أعمى لكل ما نشاهده وتتقله لنا شاشاتنا العريقة داخل البيوت تاركين المجد والنجاح لبعض القنوات العربية .

ختى إن المشاركة من قبل إعلامنا في أزماتنا الداخلية أو العربية نجدها غائبة عن أحداث الساعة - والدليل على ذلك ما حدث في قطار الصحيد والذي فقدنا الكثير منهم بالموت واقيمت الماتم في كل بيت وحزنت مصر كالها إلا إعلامنا الفاقل الضائع - لم يشرك هذه الفئة في محنتهم ونجد أن الفيديو كليب والأفلام الساقطة وما يشملها من مسخرة داخل البيوت وكائنا فقدنا الإحساس ونسير من الهدف إلى اللا هدف ، ومن المسألج إلى الطالح هذا مثل من الأمثال التي تستحوذ على جانب كبير من ميزانياتنا والكثير من شعب لا يجد ما يسد رصقه لأنه لا يجد من وساعده لكي بهش .

إن عجز الموازنة ناتج عن الخلل في الأداء وسوء استغلال وتصرف من ذوى السلطة والتسلط ... الحكومة لا تجد مخرجاً لها إلا من الجيوب الخاوية لداهمي الضرائب ... إننا نعلم أن هناك مؤسسات صحفية لا تسدد ما حصلت عليه من ضرائب دمغة أو تقوم بانتظام في سداد ضريبة المبيعات التي قامت بتحصيلها وأو رجمنا إلى تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات الذي نشر آخيراً بعد عرضه على مجلس الشعب لنجد الكثير والكثير .

مجلس التمب لنجد الكثير والكثير. فالموقع والإشراف فالهوقة والأخذ باسلوب التخطيط والترجيه والإشرام والرقابة من خالا برنامج حكومى أو من خالال برنامج حزب إن كان هناك أحزاب لها برامج فالخلل موجود ونعيشه نحن أصحاب الطابع من القطاع الخاص وبعن من نواجه مناهشة غير مشروعة بين العام والخاص وبين من يملك ومن لا يملك واست شمارات هائلة تخفى وراءها الحرافات ، الكل يعرفها ، ونترك مجال إنتاج الورق يعانى من العجز والشلل وعن سد احتياجات الدولة وللحد من الاستيراد رغم أنه من المروف علياً أن الدولة منتج سئى . اليس فيما تعانيه الدولة من أزمة في الورق ... اهم سلعة استراتيجية بعد الفذاء مباشرة – عليارات انفقت في مطابع صحفية وحكومية ومليار واحد لمعنع إنتاج ورق والدولة في حاجة لأكثر من مصنع ... اليس في هذا تخريب وغياب للترشيد الذي ننشده ونعنية .

إن الصناعة ستظل تعانى وستغلق أبوابها - باباً وراء باب ـ من هول ما يحدث لها سواء من عشوائيات القرارات والضرائب الظالمة المطلوبة وفى ظل فوائد بنكية قاتلة ... فإن هرب البعض منا ظله عنده وإن استمر البعض لفترات من الزمن من أجل عماله، فهذا قدره وهنا نعنى الجادين وليس لصوص البنوك بمعرفة البنوك فالانحراف مزدوج ولكن ضاع الجاد منهم وسط الزحام وأصبح كل يوم يتم إعدام مشروع بعماله بعد إعدام صاحبه والكل يرى ويسمع ولكن المحصلة ستأتى وستكون النتيجة مروعة كما ولا نفيق إلا بعد حدوث الكارثة هذه هى ولا نفيق إلا بعد حدوث الكارثة هذه هى حكوم—ات مصر

والليه المستعان ، ، ، ،

# إِنَّ المشَّاكُلُ الاقتصادية ق وتحرير سعر الصرف

بقلم د / محمد الباز

مشاكل من داخل الإطار الاقتصادى

- ٢ السياسة النقدية والانتمان المصرفي.
- ٣ المشروعات الصغيرة ومدى الحاجة إلى
   تشريع خاص بها .
- بيئة الاستثمار والأعمال وتعدد منظمات وتتظيمات رجال الأعمال والمستثمرين.

في إطار الهوية الاقتصادية نود مناقشة بعض القضايا التي تطرح على الساحة الاقتصادية في هذه الأيام وهي :

أولاً: - الإعفاءات الضربيبة.

تعلو بعض الأصوات وتكتب الكثير من المقالات لكى تقود تياراً يدعو إلى إلغاء الإعفاءات الضريبية لا سيما التي تضمنها قانون ضمانات وحوافز الاستثمار « القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ » وتعديلاته ...

- وتستند تلك الدعوة إلى الميررات التالية: -
- (۱) إن تلك الإعضاءات تشوه النظام الضريبى لأنها لا تضع الشركات على قدم المساواة

بالنسبة للمنافسة فى السوق الداخلية والسوق الخارجية .

- (۲) إن تلك الإعـفاءات لا تمثل فى الواقع العملى حافزاً للاستثمار وأن المستثمرين يفضلون ضريبة ذات عبء أقل مصحوبة بإزالة جميع المعوقات البيروقراطية والإدارية .
- (٣) إن تلك الإعفاءات تؤثر سلبياً على الموارد
   السيادية للدولة .
- ومع تقديرنا لتلك المبررات إلا أنها مسحل نظر للأسياب التالية: \_
- ا إن جميع النظم الضريبية على اتساع العالم كله تعرف الإعضاءات الضريبية لحوافز اقتصادية واجتماعية ولم يقل أحد إنها تشوه تلك النظم ... فالإعضاءات أداة مهمة في إطار حزمة السياسات المائية لترشيد توجيه الموارد الاقتصادية في الاتجاهات المرغوية فضلاً عن البعد الاجتماعي لها .

٢ - إن ما تضمنه قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ليس إعفاء من جميع أنواع الضرائب ولكنه فقط إجازة ضريبية لفترة محددة من الضريبة على أرباح شركات الأموال « أو ضريبة الأرباح التجارية والصناعية » .

- ٣ إن التأثير الفعال لتلك الإعضاءات وجدواها الاقتصادية والاجتماعية لم تخضع لاية دراسات موثوقة بمكن الاستناد إليها والقول بعدم جدواها أقرب إلى الانطباع الشخصى وهذا لا يستقيم معه إصدار أحكام أو تقرير أوضاع.
- ف \_ إن تأثير الإعفاءات التى تضمنها قانون ضمانات وحوافر الاستثمار على الموارد السيادية للدولة لو تمت مقارنته بالإعفاءات والنظم الضريبية والجمركية التى انطوى عليها قانون المناطق الاقتصادية الخاصة لربما كان أثر القانون الأخير أكبر على الموارد السيادية .
- إن التأثير النهائي للإعفاءات الضريبية
   التي تضمنها قانون ضمانات وحوافز
   الاستثمار على الموارد السيادية يجب أن
   يتضمن المحصلة النهائية لكل من الضريبة
   على الأرباح خلال فترة الإعفاء والضرائب
   والرسوم الأخرى المحمل بها المنتج في
   مراحله المختلفة سواء أكانت ضرائب

مباشرة أو رسوماً وإتاوات وغيرها والتى مازالت أعباؤها ثقيلة على المنتجات مقارنة بالدول والنظم الضريبية الأخرى ... ورغم ذلك تبقى أهمية الإبقاء على تلك الإعفاءات لأمرين أساسيين:

الأول: دعم ثقة المستثمر الوطنى والأجنبى ... الثّاني: رفع جاذبية مناخ الاستثمار في مصر وتنافسيته بالنسبة للدول المجاورة ولو حتى من حيث شعور المستثمر ودوافعه النفسية .

وفى النهاية فمع تقديرنا لدعوات إلغاء الإعشاءات الضريبية التى تضمنها قانون وحوافز الاستثمار ودون أن تقتش داخل النوايا لأصحاب تلك الدعوات والتوقيت الذى تصدر فيه فإننا نرى أن الإبقاء على تلك الإعفاءات أو على الأصح الإجازات الضريبية هو الأولى بالاتباع للأسباب السابق ذكرها .

## ثانياً: \_ المسياسة النقدية والانتمان المسيرفي \_

هل يمكن أن تتوسع البنوك في توظيف الأموال المتاحة لديها في السندات الحكومية وأدون الخزانة وأن تحد من معدلات النمو في حجم الاثتمان واتجاه كثير من البنوك إلى تنشيط ما يعرف ببنك المستهلك (Consumer Bank) وهذه الظاهرة وإن كانت في بدايتها إلا أن التنبيه إليها ورصدها أمر مهم حتى لا تؤثر سلبياً على تتشيط السوق ومعدلات نمو الناتج المحلى تتشيط السوق ومعدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي ... فضلاً عن ارتفاع تكلفة الائتمان ولم

يحظ حتى الآن بالاهتمام المطلوب بل إن أسعار الفائدة على الودائع قد تتجه إلى الارتفاع في الفترة القادمة مما قد يؤثر سلبياً على تكلفة الائتمان المصرفي .

### ثانثاً: بالمشروعات الصغيرة ومدى الحاجة الى تشريع خياص بهيا.

يتردد الفكر الاقتصادى والمالى ما بين أمرين بشأن الشروعات الصغيرة هما : حاجتها إلى تشريع خاص بها أو عدم الحاجة إلى تشريع خاص ولكن إلى حزمة من السياسات والآليات في مجالات التأسيس والتمويل والتسويق والدعم الفنى ... وفي كثير من الدول المتقدمة يكون هناك تشريع وجهة تعنى بشئون الاستثمار في المشروعات الكبيرة والمتوسطة على غرار هيئة الاستثمار والمناطق الحرة لدينا وتشريع وجهة أخرى تعنى بشئون المسويعات الصغيرة .

رابعاً \_ بيئة الاستثمار والأعمال و تعدد منظمات وتنظيمات رجال الأعمال والمستثمرين وعدم وجود تنسيق كاف بينهما وصدور توجهات مختلفة عنها ...

وفى الفترة القادمة سوف تشتد الحاجة إلى تشيط منظمات وتنظيمات رجال الأعمال وفى هذا الصدد فإنه من المطلوب ما يلى: ــ

التسيق بين منظمات الأعمال بشأن توحيد الرؤية حول القضايا الاقتصادية.

٢ - الاهتمام باقتراح الحلول بالنسية

للموضوعات المؤثرة على الاستثمار.

٢ - المبادرة باقتسراح بعض السياسات الاقتصادية لا سيما في شأن رفع إنتاجية الاستثمارات وتحقيق التخصص الإنتاجي وإعادة هندسة سوق العمل بعد صدور قانون العمل الجديد ... وتدعيم الثقة في مناخ الاشتثمار في مصر.

#### خامساً: تحرير سعر الصروف:

ريما لا يكون خروجاً عن إطار موضوع التكلفة الذى هو شاغلنا فى تلك الآونـــة ... أن نعرض هنا لقرار أو ما يطلق عليه السحاح للبنوك بالتعامل بالسعر الفعلى لصرف العملات توحيداً لسعر الصرف الذى هو حديث مجتمع رجال المال والأعمال بل وقطاع عريض من المجتمع أنه قضية تحرير سعر صرف الجنيه ولكى يستبين الأمر بالنسبة للقارئ الذى قد لا يكون له علاقة بالدولار وأسعاره وهمومه ... فإن هناك حاجة لبعض التوضيع فى هذا الشأن ...

ذلك أن عملية الإصلاح الاقتصادى التى بدأت بالإصلاح المالى ارتكزت على عدة قـواعـد أساسية كان من أهمها التعامل مع موضوع سعر الصرف الذى اشتهر بسعر الجنيه بالنسبة للدولار حيث كانت هناك في هذا الوقت خمسة أسعار للدولار.

- سعر رسمى أو معلن « السعر المعلن من البنك المركزى المصرى ».
  - سعر الدولار في التعامل مع الجمـــارك .

- سعر الدولار بالنسبة لاتفاقيات الدفع و أى
   التعامل مع الدول التي لنا معها اتفاقيات
   في التبادل التجارى و
  - سعر الدولار في السوق الموازيـــة .
- سعر الدولار في السوق غير الرسمية أو السوق السوداء .

وكانت هذه حالة غير طبيعية بل « فوضى فى سوق الصرف » لا يمكن أن تصلح معها شئون المال والاستثمار أوتجرى فى إطارها دراسات جدوى يمكن الاعتماد عليها بالنسبة لأى مستثمر وكانت هذه إحدى المعوقات الرئيسية فى جذب الاستثمارات الأجنبية أو حتى الوطنية .

ونجعنا فى إطار الإصلاح المالى فى حل هذا اللغز ووصلنا إلى ما يشبه السعر الموحد للدولار بالنسبة للجنيه ومن ثم بالنسبة لبقية العملات ... واستمر هذا الوضع لعدة سنوات استقر فيها سعر الدولار بالنسبة للجنيه إلى حد كبير .

ثم عادت المشكلة للظهور منذ سنوات وقيلت أقوال عديدة بشأن أسباب عودة المشكلة والبعض اتهم شركات الصرافة ويعض المضاريين ... وتدخلت الحكومة بعدة وسائل واستخدمت في ذلك احتياطي النقد الأجنبي كما تم رفع السعر المعلن أو الرسمي للدولار بالنسبة للجنيه مرتين غير أن تلك الوسيلة في التدخل عالجت أعراض المشكلة ونم تعالج أسبابها ...

وفى الفترة الأخيرة وبعد أن عدات الحكومة من استخدام ما لدينا من احتياطى فى سد الفجوة بين العرض والطلب عادت مشكلة تعدد أسعار صرف الجنيه بالنسبة للدولار للظهور مرة أخرى ... ومن هنا كان السماح للبنوك بالتعامل بالسعر الفعلى وتحرير سعر صرف الجنيه ... أى ترك سعره حراً بالنسبة لبقية العملات وفقاً لظروف وأوضاع العرض والطلب .

وإذا كان لكل قرار تكلفته ... فإن التساؤل هنا عن تكلفة هذا القرار مقارنة بمنافعه ... وعن تداعياته وتأثيره على مجمل الأوضاع الاقتصادية .

### وتنقسم الأراء هنا إلى اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الأول: مع القرار لأنه يمثل اعترافاً بالحقائق الاقتصادية وهذا هو السبيل وربما يكون الوحيد لإعادة الاستقرار لسوق الصرف ... على قدر العرض ومستوى الطلب يتحدد السعر ... تلك هي القاعدة الذهبية في آليات السوق .

وهذا الاتجاء لا ينكر أن هناك ثمناً وتكلفة لهذا القـرار ولكن لابد من تحـمله لأنه ليس فـقط أفـضل الحلول ولكنه قـد يكون الحل الوحـيـد الناجح.

والاتجاه الشائى: على عكس الاتجاه الأول متحفظ بل ومعارض لهذا التوجه وعنده أيضاً أسبابه التي لعل من أهسها شلاشة

## أسباب أساسية هي : \_

- ا \_ إن هيكل الواردات لدينا تحــتل فــيــه مستلزمات الإنتاج والمعدات والأصـول الرأسمالية اللازمة للإنتاج الوزن النسبى الأكبر ... وتلك سوف تتـأثر ارتفاعـاً فى سعرها ... وسوف يكون لذلك تأثيره على أسعار المنتجات .
- ٢ إن خفض سعر الجنيه يمكن أن يكون مفيداً في زيادة حجم الصادرات المصرية إذا كانت هناك مرونة في الطلب عليها ... ذلك أن من شــــان تلك المرونة زيادة الصادرات عندما ينخفض سعرها ... ويرى هذا البعض أن تلك المرونة ليست متوافرة بالقدر الذي يسمح بمواجهة الآثار التي أشرنا إليها في البند الأول المتعلق بأسعار مستلزمات الإنتاج والمعدات الرأسمالية المستخدمة في الإنتاج ويضيف إلى ذلك المضرورية المتعلقة بالدواء والغذاء .
- س ان هذا من شأنه أن يقود إلى زيادات غير مبررة فى أسعار العملات الأجنبية مقابل الجنيه لعدم فاعلية آليات سوق الصرف فى إعادة الاستقرار إلى تلك السوق ... بسبب طبيعة السوق وعدم وفرة النقد الأجنبى لدى البنوك الذى يمكن من خلاله إعادة التوازن إلى السوق .

وهكذا هي طبيعة القضايا الاقتصادية لكل سياسة أو قرار يتعلق بها إيجابياته وسلبياته

ويكون التقييم النهائي هو محصلة تلك العناصر سلباً وإبجاباً ... وبظل هنا الدور المطلوب من البتك المركزي المصرى بالغ الأهمية في تحديد وإصدار النظام الذي سوف تتبعه البنوك في تطبيق آليات تحرير سعر الصرف والرقابة على الالتزام بتطبيق هذا النظام ... وما أشارت إليه القيادة السياسية من ضرورة أن تستعيد البنوك دورها في تقديم خدمات تحقق وفرة في النقد الأجنبي لديها ومن خلال التوسع في تلقى النقد الأجنبي وتحويله بيسر وبالسعر المناسب بما يؤدى إلى استقرار وتوحيد سعر الصرف ويساهم في تنظيم سوق الصرف وقيادة البنوك لتلك السوق وضرورة حرص البنوك على إتمام جميع المعامسلات المطلوبة بالنقد الأجنبى وممارسة دور فاعل في الداخل والخارج لجذب الإيداعات بالنقد الأجنبي لا سيما تحويلات المصريين بالخارج ومشاركة

# وكلمة أخيرة في هذا الموضوع

إشراف مراكزها الرئيسية .

جميع فروع البنوك في القيام بذلك تحت

أن قرار تحرير سعر الصرف شأنه شأن جميع القرارات الاقتصادية المهمة لا يمكن أن نقابله بالقدح والمدح ولكن بالتقييم الهادئ والمتابعة الواعية والمرونة الكافية للحد من أى سلبيات وتعظيم المنافع والالتزام بالضوابط المصاحبة له .. لأن الأمر في النهاية يخصنا جميعاً ويجب ألا نسمح للبعض بالتشكيك كما يجب الا نعتبر كل نقد أو تقييم مروقا وخيانة ما دام يستهدف بحق الصالح العام .

# الإحصاء البيش والإدارة البيئية

#### اعداد/ د ، سميح أحمد محمود إبراهيم

مدرس الإحصاء والرياضيات ـ كلية التجارة ـ جامعة الزقازيق

## ملخص البحث:

يتناول البحث دراسة العلوم الإحصائية المحديثة والمتقدمة \_ ويتطرق البحث إلى دراسة الإدارة البيئية \_ ويناقش البحث هندسة الإدارة البيئيية \_ ويناقش البحث هندسة الإدارة البيئيية الناتية \_ ويدرس البحث الإدارة البيئية بالجامعات \_ ويدرس البحث استقاق التوزيع الاحتمالي مددل الأداء في الإدارة البيئية بالجامعات بهدف جعل معدل التحصيل الدراسي نهاية بهدف جعل معدل التحصيل الدراسي نهاية عظمى \_ والله ولى التوفيق .

﴿ سنقرئك فلا تنسى ﴾

د اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ،

~~~~~~~~~~~~~~

العلوم الإحصائية الحديثة والمتقدمة يشمل الإحصاء التقليدي من الناحية النظرية عدة هروع من العلوم الإحصائية وهي الإحصاء الوصفي و الإحصاء الرياضي ونظرية الإحصاء و الإحصاء التطبيقي و الإحصاء التطبيقي و الإحصاء التطبيقي و الإحصاء التحلين ومراقبة الجودة ويحوث العمليات

وغيرها \_ هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يحتوى علم الإحصاء التقليدي أيضاً من الناحية التطبية عدة فروع أخرى من العلوم الإحصائية وهي الإحصاء التربوي والإحصاء الزراعي والإحصاء الاقتصادي والإحصاءالبيئي والإحتصاء الفلكي والإحتصاء الجنفرافي والإحصاء الاجتماعي والإحصاء السياسي والإحصاء الدبلوماسي والإحصاء السياحي وغيرها \_ وجدير بالذكر في هذا المجال أن هذه الضروع التطبيقية من العلوم الإحصائية تقوم على أساس البيانات المستخدمة في التحليل الإحصائى - فإذا كانت البيانات الستخدمة جفرافية ينشأ علم الإحصاء الجغرافي \_ وإذا كانت البيانات الستخدمة تربوية ينشأ علم الإحمساء الشريوى وهكذا ــ ويلاحظ أن هذه الفروع التطبيقية أيضاً تعتبر ناقصة بصورتها الحالية ولا تؤدى الفرض منها فيجب التفكير في تكملة هذه العلوم حتى تحقق أهدافها المرجوة وتتلخص هذه الأهداف في تحقيق التضاعل الكامل بين هذه العلوم والمجتمع ـ ويتأتى ذلك بتحديد المتغيرات

الوجودة في المجتمع في كل فرع من هذه الفروع ودراسة التوزيع الاحتمالي لكل متفير من هذه المتفيرات دراسة كاملة لمعرفة ما إذا نفذه المتفيرات تتبع توزيعات احتمالية جديدة غير مصروفة أم أنها تتبع توزيعات احتمالية جديدة غير مصروفة وغنى عن البيان أن هذه المحاولة تمتبر مجالاً خصباً وأرضاً بكرا العالم ولهذه المحاولة البحثية العلمية فائدتان بتحقيق التفاع وحل مشاكله حلاً علمياً بتحقيق التفاع وحل مشاكله حلاً علمياً بتحقيق التفاع والمجتمع وحل مشاكله حلاً علمياً الإحسائية والمجتمع وحل مشاكله حلاً علمياً بحديدة للقيام بأبحاث علمية حديثة ومتقدمة على مستوى العالم .

والسؤال الآن :

كيف يتم تحديد المتغيرات في كل فرع من فروع هذه العلوم الإحصائية ؟ وغنى عن البيان إمكانية تحديد هذه التغيرات بالتماون بين المتخصصين في مجال هذه الفروع من العلوم الإحصاء ـ ففي مجال علم الاجتماع مثلاً يقوم خبراء الاجتماع بتحديد المتغيرات الاجتماعية التوزيمات الاحتمالية لهذه المتغيرات ليقوم علم الإحصاء الاجتماعية الإحصاء الاجتماعية الجال التربوي يقوم خبراء الاحصاء الاجتماعي بصورته الكاملة \_ وفي المجال التربوي يقوم خبراء التربية والتعليم بتحديد المتغيرات التربية والمعليم بتحديد المتغيرات التربية والمعليم بتحديد المتغيرات التربية والمعليم بتحديد المتغيرات التربية الوجودة بالمجتمع لدراسة توزيماتها الاحتمالية بواسطة خبراء

الإحصاء ليظهر علم الإحصاء التريوي بشكله الكامل وفي المجال الجغرافي يقوم علماء الجغرافي يقوم علماء الجغرافيات والظواهر الجغرافية ليقوم علماء الإحصاء بدراسة توزيماتها الاحتمالية ليقوم علم الإحصاء الجفرافي بهيئته الكاملة وهكذا في جميع العلوم الإحصائية في المجالات المختلفة وفي الحقيقة فإن قيام هذه العلوم الإحصائية في صورتها الكاملة تقدم علوماً إحصائية حديثة ومتقدمة وغير معروفة على مستوى العالم ومتق أهدافاً ثلاثسة وهي : ـ

- ١ ـ تحقيق التفاعل التام بين الإحصاء
   والمجتمع .
  - ٢ \_ تقديم الحل العلمي لمشاكل المجتمع .
- ٢ فتح مجالات حديثة ومتقدمة وغير
   مسبوقة في مجال الإحصاء .

وفى ضوع ما سبق فإنه يمكن القول إن علم الإحصاء التقليدي ينقسم إلى عدة فروع من الناحية النظرية وعدة فروع أخرى من الناحية التطبيقية - وهذه الفروع الأخيرة مطلوب إكمالها بهدف تحقيق التفاعل بين الإحصاء والمجتمع وتوفير الحل العلمي لمشاكل المجتمع وإثراء البحث العلمي في مجال الإحصاء .

بالإضافة إلى ماسبق فإنه يمكن القول بإمكانية استحداث أنواع آخرى جديدة حديثة ومتقدمة من العلوم الإحصائية بالإضافة إلى علم الإحصاء المعاصر التقليدي.

- ويمكن بيان هذه العلوم الإحصائية الجديدة والحديثة والمتقدمة على النحو التالى:
- ١ علم الإحصاء اللوغاريتمى بالأساس
   العادى .
  - ٢ \_ علم الإحصاء الإسلامي .
  - ٣ \_ علم الإحصاء الأسى بالأساس العادي ،
- علم الإحصاء اللوغارية مى الإسلامى
   بالأساس العادى .
- ۵ ـ علم الإحصاء الأسى الإسلامي بالأساس العادي .
- ٦ علم الإحصاء اللوغاريتمي بالأساس الطبيعي
- ٧ \_ علم الإحصاء الأسى بالأساس الطبيعي .
- ٨ ـ علم الإحصاء اللوغاريتمى الإسلامى
   بالأساس الطبيعى.
- ٩ ـ علم الإحصاء الأسى الإسلامي بالأساس الطبيعي .

وفي ضوء ما تقدم فإنه يمكن القول بأنه يوجد تسعة أنواع من العلوم الإحصائية الحديثة والمتقدمة \_ فإذا أضفنا إلى هذه العلوم علم الإحصاء الماصر ( التقليدى ) يكون عدد أنواع العلوم الإحصائية عشرة علوم إحصائية ( تلك عشرة كاملة ) .



د اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم »

~~~~~~~~~~~~~~

الإحصاء البيئي والإدارة البيئية

تعددت تخصصات علم الإحصاء التقليدى فأصبحت تشمل عدة فروع من الناحية النظرية وتحتوى على عدة فروع أخرى من الناحية التطبيقية - ويشكل علم الإحصاء البيئى أحد فروع علم الإحصاء التقليدى من الناحية التطبيقية - إذ أنه في شكله الراهن عبارة عن استخدام الأساليب الإحصائية التقليدية في تحليل البيانات البيئية - وبعبارة أخرى فإنه يمكن القول أن علم الإحصاء البيئي في صورته الحالية عبارة عن تحليل البيانات البيئية . العالية عبارة عن تحليل البيانات البيئية . السخدام الأساليب الإحصائية التقليدية . باستخدام الأساليب الإحصائية التقليدية .

هل أصبح علم الإحساء البيئي في شكله العالى كاملاً ؟ .

- وتقدول الإجابة على هذا المسؤال إن علم الإحصاء البيثى في شكله الحالي مازال ناقصاً غير كامل - فيجب أن يتناول هذا العلم دراسة التوزيعات الاحتمالية للمتفيرات البيئية ومعرفة ما إذا كانت هذه المتفيرات تتبع التوزيعات الاحتمالية المعروفة أم تتبع توزيعات احتمالية جيدة غير معروفة .

وغنى عن البيان أن تحديد المتغيرات البيئية التى تنتمى إليها متغيرات الإدارة البيئية يتم بواسطة خبراء وعلماء الإدارة البيئية - ويقوم الإحصائيون بدراسة التوزيعات الاحتمالية لهذه المتغيرات بهدف التوصل إلى الحل العلمى المشاكل البيئة في المجتمع محل الدراسة - واعتقد اعتقاداً كامالاً بأن هذا النوع من

الدراسة لم يتم التطرق إليسه من قبل على مستوى العالم .

- أى أن علم الإحصاء البيش بهذا المفهوم لم تتناوله الأبحاث العلمية حتى الآن على مستوى العالم .
- ويعنى ذلك أن قيام علم الإحصاء البيثى بهذا المفهوم الجديد يحقق أهدافاً ثلاثة هى:
- ١ ـ تحقيق التفاعل التام بين الإحصاء البيئي
   والإدارة البيئية .
  - ٢ التوصل إلى الحل العلمى لمشاكل البيئة -
- ٣ خلق أرض بكر ومجال خصب لأبحاث علمية جديدة غير مسبوقة على مستوى المالم الأمر الذي يجعلنى أقول بملء الفم أن علم الإحصاء البيئى يعتبر من أهم فروع العلوم الإحصائية الحديثة والمتقدمة

والسؤال الذي يضرض نفسه الآن على بساط البحث هو : هل يتنافس المتنافسون ؟ والله المستعان وهو ولى التوفيق .

﴿ سنقرئك فلا تنسى ﴾ د اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحيه وسلم ،

.....

# هندســـة الإدارة البيئيــة

يقصد بهندسة الإدارة البيئية الخطوات التى يجب اتخاذها للانتقال من الوضع الكائن للإدارة البيئية إلى الوضع الذي يجب أن تكون عليه هذه الإدارة \_ أى الانتقال بالإدارة البيئية

من الوضع الكائن إلى الوضع المأمسول أو السنهدف - وتعتمد هندسة الإدارة البيئية على الأراء الفردية - وترتبط الأراء الفردية - وترتبط هندسة الإدارة البيئية بالإحصاء البيئي ارتباطأ ويثقاً - وبلغة الإحصاء البيئي يساوى الواحد الإدارة البيئية والإحصاء البيئي يساوى الواحد الصحيح - وتتاتى هندسة الإدارة البيئية محل البحث يتم توزيعها على جميع خبراء الإدارة البيئية لاستيفائها بالبيانات المطلوبة وتحليلها بهدف التوصل إلى النتائج لبناء هندسة الإدارة البيئية وتحليلها بهدف التوصل إلى النتائج لبناء

﴿ سنقرئك فلا تنسى ﴾ د اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ،

~~~~~~~~~~~

# الإدارة البيئية الذاتيسة

من المعلوم أن البيئة تؤثر وتتأثر بالإنسان - ولا تستطيع الحكومات مهما كانت مواردها المالية القيام بكامل مهامها نحو البيئة - وقد يدعو الأمر الكثير من الأفراد إلى التفكير في تدبير ورارد مالية ذاتية من أجل الاهتمام بالبيئة - ويرجع ذلك إلى الآثار النفسية للبيئة على الفرد والمجتمع - فالإنسان الذي يعيش في بيئة راقية ترتفع حالته النفسية الأمر الذي يكون له آثار طيبة على الإنتاج - والإنسان الذي يعيش في بيئة سيئة تتخفض حالته النفسية مما يكون له أسوأ الأثر على العملية الإنتاجية - وغنى عن أسوأ الأثر على العملية الإنتاجية - وغنى عن

البيان أن المقصود بالبيئة الراقية تلك البيئة التى تحظى باهتمام الإنسان - والمقصود بالبيئة السيئة تلك البيئة التى لا تحظى باهتمام الإنسان - ولقد تجلت الإدارة البيئية الذاتية في الإدارة القوية لبعض أهل القرى بمصرنا الخالدة حيث تولوا تدبير الأموال اللازمة ذاتياً وقاموا برصف شوارع هذه القرى وتشجيرها ومداومة نظافتها من الأهات فبدت وكأنها قطعة من القاهرة وفي الحقيقة فإن أمثال هذه التجارب جديرة بالدراسة والتقليد في جميع القسرى مصداقاً للحديث النبوى الشريف .

﴿ سنقرئك فلا تنسى ﴾ و اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله

ر اللهم على على طيعة المعبد وعلى الد وصحبه وسلم »

# الإدارة البيئية بالجامعات

هى الأونة الأخيرة تم إنشاء مناصب نائب رئيس الجماعة لشئون البيئة ووكيل الكلية لشئون البيئة ووكيل الكلية لشئون البيئة بالجماعات بمصرنا الخالدة - وكم أود تمميم هذه التجرية بالجماعات على المستويات العربية والإسلامية والدولية - وكم أتمنى إنشاء أقسام علمية للإدارة البيئية بكليات الاقتصاد السحتويات - وكم آمل إنشاء كليات للإدارة البيئية بالجامعات العربية والإسلامية والعالمية والعالمية والعالمية والعالمية والعالمية والاسلامية والعالمية فيان - ولا غرو فالبيئة عنوان الإنسان - ولا عجب ظالبيئة مرآة الإنسان - وفي الحقيقة فإن

منصبى نائب رئيس الجامعة لشئون البيئة ووكيل الكلية لشئون البيئة لهما دلالة ومغزى ـ فأما الدلالة فهى حضارية الجامعة ـ وأما المغزى فهو الارتقاء بالعملية التعليمية ـ وبين الدلالة والمفرى تكمن واجبات نائب رئيس الجامعة لشئون البيئة ووكيل الكلية لشئون البيئة ـ واكيل الكلية لشئون البيئة ـ والله ولى التوفيق .

﴿ سنقرئك فلا تنسى ﴾ د اثلهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ،

# التوزيع الاحتمالي لمعدل الأداء في الإدارة البيئية بالجامعات

من المعلوم أن معدل الأداء في الإدارة البيئية بالجامعات يتناسب طردياً مع معدل التحصيل الدراسي بالجامعات \_ فإذا ارتفع معدل الأداء في الإدارة البيئية بالجامعات يرتفع معدل الأداء التحصيل الدراسي - وإذا انخفض معدل الأداء في الإدارة البيئية ينخفض معدل التحصيل الدراسي (س) ومعدل الأداء في الإدارة البيئية بالجامعات (ص) فإنه يمكن اشتقاق التوزيع بالجامعات بدلالة التوزيع الاحتمالي لمعدل بالتحصيل الدراسي بالجامعات - ومن المعلوم أن كانفة احتمال معدل التحصيل الدراسي ما التحصيل الدراسي على التحصيل الدراسي على التحصيل الدراسي د(س) نقطل على التحصيل الدراسي د(س)

د(س) = \_\_\_\_\_ د لو ا ) س

$$\frac{\dot{c} w}{\dot{c}} = c \left( w \right) = c \frac{\dot{c} w}{\dot{c} w}$$

$$\dot{c} w$$

$$\dot{c} w$$

$$\dot{c} w$$

ص = ك س

وتكون د ( ص ) كثافة احتمال تحت الشرط التالى :

$$h = \frac{\hat{c} \cdot o}{(\text{ten-tef}) \cdot o} = 1$$

$$1 = \frac{2 \cdot \frac{1}{2}}{1 \cdot \frac{1}{2}} = \frac{1}{2} \cdot \frac{1}{2} = 1$$

$$1 = \left[ \frac{1}{100} - \frac{1}{100} \right] = 1$$

ويمكن إيجاد توقع المتغير ص على النعو

$$\tilde{\sigma}(\omega) = \int_{\Omega} \omega c(\omega) \dot{c}\omega$$

وبمعلومسية أ ، ب الحسدين الأدنى والأعلى للطلاب فى ضوء السنوات الدراسية السابقة ويفرض أن :

مستوى العالم في الإحصاء .

 ٢ ـ بناء علم الإحصاء البيش بناءً تاماً بالتعاون بين خبراء الإحصاء وخبراء الإدارة البيثية .

ت مندسة الإدارة البيئية للانتقال بها من
 وضعها الحالى إلى وضعها المستهدف

3 \_ تنمية الوعى البيش بهدف رفع
 مستوى الإدارة البيئية الذاتية .

 الاهتمام بالإدارة البيئية بالجامعات بهدف رفع مستوى العملية التعليمية .

٦ ـ تحقيق التفاعل التام بين علم الإحصاء
 البيئي وعلم الإدارة البيئية .

٧ ـ عقد ندوات و مؤتمرات علمية فى موضوعات الإحصاء البيثى والإدارة النشة .

 ٨ ـ إنشاء مجلات علمية بالجامعات والكليات في مجال الإحصاء البيئي
 والإدارة الطبية .

٩ ـ إنشاء جمعيات علمية في مجال الإحصاء البيئي والإدارة البيئية .

 ١٠ إنشاء أق سام علمية بالكليات والجامعات للإحصاء البيئى والإدارة البيئية \_ ( تلك عشرة كاملة )

والله ولى التوفيق ...

...ت ( ص ) = ( لو ۱۰۰۰۰ ـ لو ۱۰۰۰۰ ) ....

ويمنى ذلك أن معدل الأداء للإدارة البيئية يكون نهساية عظمى عندمسا يكون عسدد الطلاب بالجامعة مساوياً ٩٠٠٠٠ طالب \_ وغنى عن البيان إمكانية اشتقاق بقية معالم هذا التوزيع

# نتائج وتوصيات

لمرفة خصائصه - والله ولى التوفيق .

فى ضوء هذه الدراسة يمكن تلخيص نتائج وتوصيات هذا البحث على النحو التالى:

 الاهتمام بالعلوم الإحصائية الحديثة والمتقدمة وإنشاء أقسام علمية لهذه العلوم بالجامعات - ويحقق هذا الاهتمام ما يلى : \_

أ - تحقيق التفاعل التام بين الإحصاء
 والمجتمع .

ب \_ التسوصل إلى الحل العلمى لمشاكل المجتمع .

جـ ـ فتح مجالات جديدة لأبحاث علمية حديثة ومتقدمة وغير مسبوقة على

# ثانياً: المراجع ( باللغة الإنجليزية )

- Dr. Samih Ahmed Mahmoud "Samih Log - Uniform Distribution "Faculty of Commerce . Zagazig University , 2001.
- 2 Dr. Samih Ahmed Mahmoud " Samih Contributions In Statistics " Faculty of Commerce . Zagazig University , 2001.
- 3 Dr. Samih Ahmed Mahmoud "Samih Probability Distributions "Faculty of Commerce, Zagazig University, 2001.

#### المراجع

# أولاً: المراجع (باللغة العربية)

- ۱ د / سميح أحمد محمود إبراهيم
   « التوزيع الاحتمالي لمعدل الأداء
   الإداري » كلية التجارة جامعة
   الزقازيق ۲۰۰۱ م .
- ۲ د / سميح أحمد محمدود إبراهديم
   « الإحصاء اللوغاريتمي والإحصاء
   التربوي » كلية التجارة جامعة
   الزقازيق ۲۰۰۱ م
- ٢ د / سميح أحمــد محمــود إبراهــيم
   « التوزيع الاحتمالي لمعدل التحصيل
   الدراسي » ـ كلية التجارة ـ جامعة
   الزفازيق ٢٠٠١ م .



# ⇒ور التجارة الإليكترونية وشبكة الإنترنت في الترويج السياحي وتنمية استثماراته

مقدم من ستمير سنعد منازقص

مدير عام بمصلحة الضرائب العامة

 عدرس بالجامعات العربية سابقاً الجمعية الملكية البريطانية للحاسبات الإليكترونية

 ■ زميل جمعية الضرائب الصرية ■ زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب محاضر بالدراسات العليا بكلية التجارة بدمتهور

#### بقدبسة : -

تشير الدلائل العلمية إلى التزايد اللحوظ للدور الذي تلعبه السياحة بصفة عامة في قضايا التنمية الاقتصادية بالدول النامية أو بالدول المتقدمة على حد سواء ، وقد انعكس ذلك في الاهتمام الشديد من جانب حكومات كثير من دول العالم بقطاع السياحة ، وتمثل ذلك في الاهتمام في تشجيع الاستثمارات الأجنبية والعربية والمحلية لإنشاء المشروعات السياحية بالإضافة إلى التسهيلات المنوحة مثل الإعفاءات الجمركية والضريبية على إيرادات وواردات قطاع السياحة ، وتعتبر المقومات والموارد السياحية من أهم ركائز العرض السياحي لأي دولة وخاصة في عالم يتنافس بشدة من أجل جذب أكبر قدر من السياح ، ولا شك أن مصر يمكن اعتبارها من الدول القلائل في العالم التي تتوافر فيها جميع القومات والموارد السياحية ، فمصر تمتلك العديد من الآثار التاريخية القديمة التي قلما تتوافر بذلك القدر في العديد من دول العالم المتنافسة معها

في مجال السياحة ، كما تمتك \_ أيضاً \_ الموقع الجغرافي المتاز كحلقة وصل بين القارات الشلاث ، إلى جانب ذلك القدر النسبي من الاستقرار السياسي والاجتماعي ، بالإضافة إلى ذلك الشريط الطويل من الشواطئ المتدة سواء على البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر (١) ،

انتهت إحدى الدراسات إلى أن للإيرادات السياحية تأثيراً إيجابياً - إلى حد ما - على الناتج القومي الإجمالي لمصر ، فزيادة مقدارها ١٠ ملايين جنيه مصرى في الإيرادات السياحية قد أدت إلى زيادة الناتج القومى الإجمالي لمصر بمقدار ١٨ مليون جنيه مصرى . بالإضافة إلى ذلك فإن للإيرادات السياحية تأثيرها الإيجابي على المكونات الرئيسية للإنفاق الكلي وهي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري والإنفاق على الواردات ولكن بمقادير غيـر مـتسـاوية ، حيث كان التأثير الأكبر على الاستهلاك بينما كان التأثير الأقل على الاستثمار الخاص (٢) وهذا يتطلب: انترنت .

المبحث الأول: البيانات التي يمكن توفيرها للمستثمرين عن الاستثمار السياحي في مصر.

المبحث الثانى: البيانات التى يمكن توفيرها للسائحين عن المزايا النسبية للسياحة المصرية .

المبحث الثالث: توفير بيانات وخدمات متكاملة لخدمة السائحين.

القصل الأول

التجارة الإليكترونية ( التعريف بها ـ مزاياها ـ مكوناتها وهيكلها ) مكوناتها وهيكلها ) (( المبحث الأول ))

# التجارة الإليكترونية وشبكة إنترنت التحارة الاليكترونية

التجارة الإليكترونية هي إحدى تطبيقات تكنولوجيا الاتصال الرقمى الشبكى الذي يتم من خلال الحاسبات الإليكترونية باستخدام شبكة الإنترنت وتوظيفها في إجراء المعاملات التجارية من شراء وبيع للسلع والخدمات وكذلك نقل المعلومات والدعاية والإعلان وكذلك ابرام التعاقد والسداد والتسليم أحياناً كما هو الحال في بعض الخدمات التي يمكن تداولها من خلال الحاسب ويستخدم في الوصول إلى الهدف البريد الإليكتروني والصور الحية والنقود الإليكتروني والصور الحية والنقود الإليكتروني والمعرد الحية المتعان التمان كرونية وبطاقات الاثتمان الشاشة أو الطابعة أو CD ROM أو CD CD ROM ومن للخراكة الناشات الخية الخراكة التلاثة التعان الخراكة التعان الخراكة المتلام الخدمات من خلال الشاشة أو الطابعة أو CD ROM أو CD CD CD CD CD الخراكة المتلام الخدمات المن الخراكة التناس التعان الناشات الدول التعان المتلام الخدمات من خلال التعان المتلام الخدمات من خلال الخراكة المتلام الخدمات من خلال الناشات المتلام الخدمات من خلال التعان الناشة الوراكة المتلام الخدمات الناشات الناشات الناشات المتلام الخدمات الناشات الناشات الناشات المتلام الخدمات الناشات الناشات

 العمل على زيادة الإيرادات السياحية وذلك عن طريق اتباع كافة الوسائل المشجعة للسياحة لما لها من أثر على الناتج القومى الإجمالى.

- ٢) التقليل والحد من أثر السياحة العكسية عن طريق تقليل التسرب في الدخل القومي الناتج عن اتجاه المواطنين للسياحة خارج البلاد بتشجيع السياحة الداخلية ومن ثم الإنفاق المترتب على ذلك لما له من أثر إيجابي على ميزان المدفوعات .
- ۳) الاهتمام بصناعة السياحة وتشجيع الصناعات المرتبطة بها وتنميتها وهذا يتطلب جذب المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع والترويج له لزيادة قبيمة مضاعف السياحة .

#### منهج البحث

سيتناول الباحث هذا البحث من خلال المنهج التالى: الفصل الأولى: شبكة إنترنت (التمريف بها مراياها مراياها مكوناتها وهيكلها) المبحث الأولى: شبكة انترنت

( التعريف بها \_ مزاياها ) . المبحث الثاني : مكونات وهيكل شبكة

المبحث التاتي : مكونات وهيكل شبك الإنترنت .

الفرع الأول :

### تمريف التجارة الإليكترونية

إن محاولة وضع تعريف للتجارة الإليكترونية لابد أن يستمد من طبيعتها ويعكس خصوصيتها وهي : ـ

- أ إجراء المعاملات التجارية من خلال شبكة الإنترنت (٣) .
- ب. نقل المعلومات والبيانات على اختلاف أنواعها عبر الشبكة (٤) .
- جـ الاستخدام الأمثل لما تتيحه الشبكة من إمكانيات ضخمة سواء كانت تتعلق بالصوت أو الصورة أو الحركة ... إلخ (٥).

ومن ثم يرى الباحث تعريف التجارة الإليكترونية بأنها استخدام شبكة الإنترنت في إجراء المعاملات التجارية على اختلاف أنواعها وكذلك تبادل المعلومات بشأنها باستخدام ما تتيحه الشبكة من إمكانيات.

ومن ثم فإن التجارة الإليكترونية تختلف عن التجارة التقليدية في أن الأولى تستخدم شبكة الإنترنت في إبرام الصفقاك والمعاملات.

## التجارة الإليكترونية وهجم الإنترنت ومعدل نبوها

انتهت إحدى الدراسات (11) إلى أن حجم المبيمات المتوقع على الإنترنت سوف بيلغ ٢،٢ تريليون ولا وهو يمثل ٥٪ من إجمسالي المبيعات في العالم وكان حجم التجارة الإيكترونية ببلغ ٣٩٣ بليون دولار عام ١٩٩٨ بينما يتوقع أن يصل إلى ١٩٣٤ بليون دولار في

عام ۲۰۰۲ بمعدل نمو سنوى ۲۰۰ ٪ ويبلغ عدد الأفراد الذين يقومون بالشراء عبر الإنترنت في الولايات المتحدة ٤٠ مليون فرد في عام ٢٠٠٣ بعائد ١٠٠٨ بليون دولار ويبلغ عدد مستخدمي الإنترنت ٢٠٠ مليون فرد عام ٢٠٠٢ كما يبلغ عدد مستخدمي الكمبيوتر المتصلين بشبكة الإنترنت ١٠ ٪ ويلغ عدد الشركات التي تتعامل مع التجارة الإليكترونية ٤٣٥٠٠٠ شركة في عام

- وفى إحصائية منشورة عن شبكة الإنترنت (١٧) ١ ـ تتكون شبكة الإنترنت من ٣ مالايين جهاز حاسب .
  - ۲ \_ تتكون من ۲۵۰۰۰ شبكة .
- ٣ ـ معدل نمو الشبكة ١٠٠٪ خلال الخمس سنوات الأخيرة (١٣) .
- إن أكثر من ١٠٠٠ حاسب آلى ينضم إليها يومياً .
- ان مصدل النمو في الفترة من ۱۹۹۳ ـ
   ۱۹۹۵ يعادل النمو في الفترة من ۱۹۸۲ ـ
   ۱۹۹۳ .
- آن كمية البيانات التي تدخل الشبكة تزيد
   ۱۸ كل شهر و ۲۱۱٪ كل سنة .
- إن أكثر من ٣٠ مليون شخص يستخدمون
   الإنترنت بشكل مباشر حالياً و ٥٠ مليون
   شخص يستخدمها بشكل غير مباشر .
- ٨ ـ شهد عام ١٩٩٥ مضاعفة شبكة الإنترنت
   عما وصلت إليه في عام ١٩٩٣ ولذلك
   حققت هذه الشبكة فكرة القرية الكونية

بالنسبة لمواطني انترنت كما يطلق عليها البعض .

- ٩ طبقاً لقانون مور(١٤) فإن قوة أجهزة
   الكمبيوتر وقدرتها تتضاعف كل ثمانية
   عشر شهراً وهو من أهم أسباب شبكة
   انترنت .
- ١٠ \_ إنه طبقاً لقانون ميتكاليف (١٥) فإن قيمة أى شبكة تتحدد على أساس فائدتها لستخدميها وهذا السبب جعل النمو يأخذ شكل متوالية هندسية مع زيادة عدد مستخدميها .

ويرى البعض (١٦) أن حجم الماملات المالية التى تمت من خلال التجارة الإليكترونية بلغت ٢٨ مليار دولار عام ١٩٩٧ وأنها من المتوقع أن تصل إلى ١٠٥ مليار دولار عام ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية - وألمانيا - وبريطانيا كلام من حجم هذه التجارة وتتم سداد قيمة هذه المعاملات إليكترونياً بنسبة هيم الولايات المتحدة ، و ٥٧٪ في الدول الأوروبية .

ويبلغ عدد الذين يتسماملون في التجارة الإليكترونية عالمياً ٢٠٠٠ مليون شخص في نهاية ٢٠٠١ و ٢٠٠٩ من الشركات الأوروبية وأن ٢٠٠٨ من الشركات الأوروبية لها موقع ثابت على الشبكة الدولية وينتظر أن تصل إلى ١٠٠٪ في نهاية عام ٢٠٠٧.

ويبلغ عدد الشركات الأمريكية التى تستخدم التجارة الإليكترونية ١٩٨ ألف شركة قطاع خاص فى نهاية ٢٠٠١ .

ويحتل الشرق الأوسط مالايزيد عن ٥٪ من هذا الحجم .

#### تعریف انترنت Internet

تعددت التعريفات الخاصة بالإنترنت وسيحاول الباحث إلقاء الضوء على هذه التعريفات فقد عرفها (۱۷) Rick Gates (۱۷) بأنها مصدر من مصادر المعاومات .

- كما يعرفها البعض الآخر (١٨) بأنها مجموعة مفككة من ملايين الحاسبات موجودة في الآلاف من الأمساكن حسول المسالم ويمكن لمستخدمي هذه الحاسبات استخدام الحاسبات الأخرى للعثور على المعلومات أو المشاركة في المعلومات أو المشاركة في المعلومات أو المشاركة في معانة صوء بروتوكولات معينة -tocol

بينما يرى البعض (١٩) الأخر أن تعريف انترنت يعتمد على عمل الشخص الذي يريد تعريفها ومن ثم فهو يختلف من شخص لأخر والتعريف الشائع لها أنها طريق المعلومات فائق السرعة أو أسرع طرق المعلومات أو الطريق طريق البيانات السريمة أو شبكة المعلومات الرقمية أو للدولية ويفضل الباحث الاصطلاح الأخير من الاصطلاحات الشائعة وتعتبر إنترنت انتصاراً للسوق الحر على التخطيط المركزي بمنا يوفره طريق المعلومات فائقة السرعة -Information Su

perhigh Wayوانفتاح أكبر على المالم (٢٠). ومن التعريضات السابقة يمكن التعرف على الخصائص التالية لشبكة انترنت.

### ا لفصانص الأساسية لشبكة إنترنت :

نظراً لتعدد وتباين التماريف الخاصة بإنترنت فإننا سوف نتناول عناصرها أو مكوناتها لعلها تلقى الضوء حولها وتمكننا من معرفة طبيعتها بدقة كما بلى:

- ١ انترنت مجموعة من الحاسبات .
- ٢ هذه الحاسبات مترابطة في شكل شبكة أو شبكات .
- ٣ هذه الشبكات يمكنها الاتصال بشبكة أو شبكات أخرى أكبر وأوسع.
- إن هناك أسلوبا للاتصال بين الشبكات
   هو البروتوكول ما بين الشبكات.
- الا توجد سيطرة مركزية على شبكة إنترنت .
- آنترنت يوفر استخدامات لكل المهن وكل الأغراض .
- ٧ هي وسيلة فعالة من وسائل الاتصال عن بعد بعد Telecommunications باستخدام كوابل ووصلات وبرامج «Software» و ونظم تشغيل واتفاقيات دولية ومنظومات الاتصال والتليفزيون المتفاعل والعديد من التطبيقات التي لها تأثير فعال في مجالات عديدة ومنها مجال الأعمال والمجالات الاقتصادية محل دراستا وعلى الخصوص البورصات العالمية وزيادة

فاعليتها باستخدام الأنظمــة الصوتية ( التـعـرف على الصـوت ) إضـافـة إلى تطوير الأنظمة المرئية لتواكب هذا التقدم الهــائل من خــلال تكنولوجــيــا الواقع الافــتـراضى Virtual reality والحـقـاثق المجـسدة التي مــا كـانت التكنولوجيــا التقليدية قادرة على توفيـرها إلا بعد عــشـرات السنين وســاعــد على ذلك أن البرامج المستخدمة تتطور بنفس السرعة.

# (( المبحث الثانى )) مكونات وهيكل إنترنت الفرع الأول مكونات شبكة إنترنت

# شبكة انترنت وأوجه اغتلائها عن باتى النبكات

أُولاً: شبيكة إنشرنت لا تختلف عن باقى الشيكات في المقومات التالية:

(أ) وحدة الإرسال Sending Unit

وهى المسئولة عن إرسال البيانات والمعلومات إلى باقى وحدات الشبكة .

. Receiving Unit الاستقبال (ب)

وهى وحدة استقبال البيانات والملومات من الوحدات الأخرى داخل الشبكة أو الشبكات الأخرى .

(ج) وحدة التحويل Transmission Unit

وهى الوسيلة التى تتنقل بها المعلومات داخل الشبكة ويطلق عليها Modem وتأخذ أشكالا عديدة فقد تكون خطأ تليفونياً أو موجات

الراديو أو الميكروويف أو نبضات الليزر Laser ولمل الوحدات السابقة قد شهدت تطوراً كبيراً عند تصميم وتشغيل شبكة إنترنت (شكل رقم ۱).

ثانياً: أما التطور الذي لحق شبكة الإنترنت

بالمقارنة بياقى الشبكات فيتمثل في: (أ) التطور بالنسبة لأجهزة الاستقبال المستخدمة في شبكة الإنترنت.

- إلى جانب المكونات المادية لجهاز الحاسب Printer من CPU وطابعة Printer ولوحة مضاتيع Keyboard وشاشة Software ومجموعة من برامج التشنيل Software مثل Windows/Lotus ۱.۲.۳ ومثل Floppy disk Hard Disk مثل مثل شا
- فكل جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الإنترنت يسمى مضيفاً Host ويكون له رقم خاص كخط التليفون تماماً لتمييز الرسائل المستقبلة وإذا كان الجهاز مشتركا في اكثر من شبكة فيكون له اكثر من رقماً ، كما يمكن أن يكون للجهاز اسم وليس رقم أو يكون له اسم ورقم معين إلى جانب استخدام الوسائط المتعددة Multi مصالح والمناسقة التي يتم توليف الكلمات المكتوية مع الرسوم المتحركة والأصوات المجسمة في نظام واحد في نفس الوقت .
- بالإضافة إلى المشغل أو المالج Processor الذى يقوم بتوجيه المدخلات التى تتم تغذية الكمبيوتر بها وتقاس سرعة التشغيل بالمجاهرتز.

- كـمـا تسـتـخـدم بالإضـافـة إلى ذلك
   المساعدات الرقمية الشخصية ـ ليس دائماً
   مى أجهزة خفيفة الوزن للاتصال بطريقة
   الملومات فائقـة السرعة ولا تحـتاج إلى
   وصلات كهربائية .
- ويمكن ربط الكمبيوتر بكل من الشبكات المحلية والدولية .

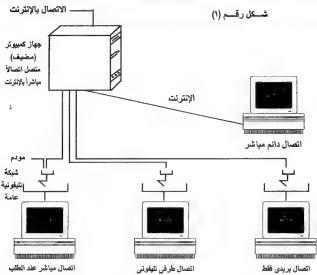
(شكل رقم ١ في الصفحة التالية )

#### شبكة الإنترنت في مصر (٣١) :

احرزت مصر تفوقاً في مجال الربط الشبكي بالإنترنت نظراً لما تتمتع به من بنية اساسية في مجال نقل المعلومات حيث إن لديها أكثر من سنة ملايين خط تليفوني تعتمد على كوابل الألياف البصرية ويتم فيها نقل المعلومات عن طريق منظومات النقل المتعدد للرسائل على نفس الخط Multiplexes بين كل من:

- مركز المعلومات ودعم القرار.
- المركز الإقليمي لتكنولوجيما المعلومات وهندسة البرامج.
  - المجلس الأعلى للجامعات .
  - الهيئة القومية المصرية للاتصالات .

بطاقة قدرها 15 كيلو بايت/ ثانية لمختلف مراكز إنترنت في مصر وهي تفطى القاهرة الكبري والإسكندرية وكل المحافظات بسرعة تصل إلى 20 كيلو بايت ولعل ذلك قد حقق الاتساع والسرعة وثم ربط الشبكة بشبكة اتصالات البيانات الدولية من خلال القمر المساعي أرابعسات وانتلمسات عالماتسات المتلاسات المتلاسات المتلاسات المتلاسات المتلاسات المتلاسات المتلاسات المتلاسات المتلاسات وانتلمسات والتلمسات والمسات والتلمسات والمسات والتلمسات والت

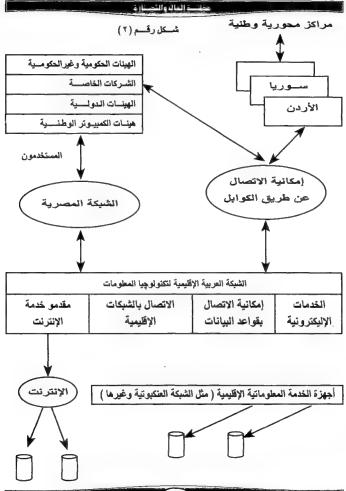


ومدخل الإنترنت الخاص بمصد فى فرنسا ويقوم المجلس الأعلى للجامعات بإدارتها والإشراف عليها ولا يقتصد الاشتراك فى الإنترنت فى مصر حالياً على الشركات فقط بل المتد إلى الأفراد بالإضافة إلى الأكاديميين من الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج RITSEL وتعد شركة IBM في محصر هي الشركة الوحيدة المتصلة اتصالاً مباشراً بإنترنت الشركة الوحيدة المتصلة اتصالاً مباشراً بإنترنت وينطوي برنامجها الجديد OS / Y WARP على المحديد من الإمكانات التي تصهل استخدام

شبكة إنترنت (شكل رقم ٢).

# وزايا شكة إنترنت :

- ■● تتيح استخدميها الاستفادة من الإمكانات الضخمة لهذه الشبكة وأيضاً يكون قليل التكلفة للشركة التي توفر الاشتراك في الشبكة لأن كل ما تتكلفه هو شفل حيز صفير من التردد الموجى منتاهي الصفر ومن ثم يكون التوسع في عدد المشتركين بلا حدود مما يقلل من تكاليف الاشتراك في الشبكة على المدى الطويل .
- إن ما يحصل عليه مستخدموا الإنترنت من بيانات أو رسائل إليكترونية يفوق ما يتحمله من



تكاليف مئات المرات.

یمکن من خلالها متابعة ماوصل إلیه العلم فی کافة الفروع ومن ثم توظیف العلم لخدمة المجتمع، وتوفیر خدمة بعثیة متمیزة للباحثین ، وتجعل من العالم علی اتساعه قریة کونیة .

■ توفر خدمة لا حدود لها فى مجال الأعمال والأسواق بما تتيجه من اتصالات سريعة وفعالة.

■ كما توفر الارتقاء بالأداء الحكومى ومعالجة مشاكله الإدارية ، كما توفر أسلوباً مناسباً للاتصال الجماعى كبديل عن اللقاءات والمؤتمرات .

■● توضر لك مكتب بريد وجـهــاز إرســال واستقبال ومكتبة ومركز أبحاث وسوق عملاقة وهى تتيح وتوفر الاســتـفــادة من كل تقــدم والانفتاح على المالم وهذا بلاشك سيوفر دفعاً لسياسة التحرر الاقتصادى والانطلاق بأسواقنا من المحلية إلى العالمية .

# الفرع الثاني هيكل إنترنت

سيقوم الباحث بإلقاء الضوء باختصار على بعض الأنظمة الهامة لهذا الهيكل والخدمات التى توفرها كما يلى : ـ

(١) نظام الخدمات المباشرة:

On - Line Services:

وهذا النظام يمتبر وسيلة إعلامية متعددة الوظائف وتتفوق على الخدمة التليفونية العادية

باعتبارها نظاماً متفاعلاً أى لا يكون المستخدم دائماً فى دور المتلقى للمادة التى يستقبلها ويتلقاها وإنما يتحاور ويتفاعل مع الجهاز بأن يرسل بيانات أو استفسارات ويتلقى الإجابات عليها وتزيد فاعلية الخدمة المباشرة باستخدام الخدمات المتصلة والملومات فاثقة السرعة اللتان تكفلان القضاء على الفاصل الزمنى والمكانى بين الناس وهو أصر فى غاية الأهمية فى أ (٢٢)).

### (٢) الشبكة العنكبوتية:

World Wide Web (www):

ظهرت هذه الشبكة فى منتصف عام 1947 كتطوير لشبكة إنترنت باستخدام الوسائط المتعددة التى تتيح تجميع الوثائق مماً مما يتيح للمستخدمين مشاهدة الصوت والصورة و الفيديو عبر الإنترنت بعد أن كان وسيلة لإرسال واستقبال البريد الإليكتروني .

(٣) البريد الإليك ترونى: E-Mail: ( ٢٤) تمد خدمة البريد الإليكترونى إحدى الخدمات التى تقدمها شبكة إنترنت وأكثرها انتشاراً وشيوعاً وتتم باستخدام عناوين إليكترونية.

ويستخدم برنامج خاص بالبريد يسمى Unix أما الما Windows Pc بالنسبة المسقح خدمي نظام Eudora وستخدمون برنامج Eudora وتنظم هذه البرامج حفظ هذه الرسائل والرد عليها أو بتحويلها إلى شخص آخر كما تضمن سرية وسائل البريد الإلكتروني أو استخدام الاختصارات في الرسائل.

ومنوالى امتكمال هذا البحث فى العدد القادم ﴿ إِنْ تُسَاءُ اللِّمِهُ تُعَسَّلُكِ ﴾

# 🗆 المؤتمسر البدولسي 🗆

# للإدارة عن بُعد والتجارة الإليكترونية والحكومة الإليكترونية

(من 27- 24 أيويل 2007م) ( تحت إشراف مركز الغليج العربي للاستشارات الدولية )

# محساور المؤتمسير

#### المحسور الأول: \_

- التجارة الإليكترونية مع الإشارة إلى مصر.
- لا ـ برنامج كمبيوتر متكامل عن الإدارة عن بعد والعمل
   عن بعد وكيفية التطبيق والوفورات المحققة.
- ٣ ـ البرنسامج التجريبي للعمسل عن بعد تجربة AT AT
   ٢ وتجربة لوميارد وقياس إنتاج العاملين عن بعد .
- عمل حسول مسهسارات الإدارة عن بعد وجدوى العمل عن بعد من جامعة واشنطن U.SA.

#### المحسور الثاني: -

- اساسیات و أسالیب تنفیذ عملیات التجارة الإلیکترونیة والمحاسبة عنها.
- ٧ ـ أهم المشاكل الناجمة عن التجارة الإليكترونية وسيل
   حلها ( مشال من جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية ).
- ٣ تنمية التجارة الإليكترونية في الوطن العربي وإزالة قيود التيادل العربي .
- خبية الكتابة الإليكترونية على دعامات غير ورقية في الإثبات ( حجية التوقيع الإليكتروني ) .

#### المصور الثالث : \_

تطبيق واع لمفهوم الحكومة الإليكترونية ... شبكة الخدمات الحكومية في الدول العربية التخطيط الاستراتيجي والتصاميم الأساسية وخطة العمل

#### للحكومة الإليكترونية.

هذا ويعد عرض المحاور السابقة وبعد المزيد من المناقضات التي تعت من جاتب السادة المشاركين فقد اجتمع المشاركيون في المؤتمر في الجنسة الأخييرة وتوصلوا إلى العديد من التوصيات المعها ما يلي : -

#### ه التوصيات ه

أولاً : التوصيات الخاصة بالإدارة عن بعد : -

- ه اختيار المرشحين الملائمين لممارسة العمل عن بعد .
  - اختيار الوظائف الملائمة لهذا النوع من العمل.
- اتخاذ الوسائل اللازمة لتحمين الاتصالات في بيئة العمل الافتراضية .
- م عقد اجتماعات دورية بين المديرين والعاملين عن بعد
   للوقوف على تطور العسمل ووضع الأهداف لإتمام
   العمل وتسليمه لإدارة العاملين عن بعد
- تطيل تتانج ومغرجات العمل الذي يمارسه العاملون
   عن بعد كمراجعة إضافية على حجم وجودة العمل المنتج .
- الحصول على آراء وتعليقات العملاء حول عمل
   العاملين عن بعد .
- الحصول على تقارير دورية يقوم العاملون بملتها
   حول العمل المنجز .
- عمل الإجراءات التصحيصية اللازمة للنتائج مع التطوير المستمر

- ثانياً : التوصيات الخاصة بالتجارة الإليكترونية : ـ
- استخدام أنظمة تهادل البيانات إليكترونيا بين المنظمات ذات الأنشطة المتشابهة والمختلفة
  - (٢) استخدام أنظمة التجارة عبر الإنترنت .
- (٣) المحاسبة عن التجارة الإليكترونية في ظل أنظمة التجارة على الإنترنت .
- (٤) استخدام الأنظمة الآلية المحاسبية عبر الإنترنت التي توفر إمكانية التجميع والتقرير عن النفقات إليكترونيا بما فيها التجارة الإليكترونية وضرورة تطوير تطبيقات محاسبية مستحدثة باللغة العربية مخصصة بالكامل للمحاسبة على مختلف عمليات التجارة الاليكترونية.
- (a) تشجيع التجارة الإليكترونية باعتبارها ركيزة أساسية لنتمية الصادرات .
- (٢) تعميق صناعة تكنولوچيا المعلومات من خلال تأكيد أهمية الاستثمار في التكنولوچيا بجميع مؤسسات الأعمال .
- (٧) تحقيق التنمية البشرية لإعداد التعوادر وتأهيلها في جمنع المؤسسات والهيئات الضاصة والحكومية بما يخدم هدف نمو التجارة الإليكترونية .
- (A) استصدار تشریعات مناسبة لتنظیم الموقف الضریبی
   فی ظل انتشار النجارة الإلیکترونیة
- (٩) وضع ضوابط مناسبة لرسائل التجارة الإليكترونية وإيجاد أدلة إثبات حصرية قابلة للمراجعة والتحقق لمراقب الحمابات أو عند حدوث خلاف .
- (١٠) ضرورة إنشاء بنك مطومات النقل البحرى وربطه بشبكة الإنترنت وتطوير المواقع الضاصة بالموانئ والمطارات.
- (۱۱) تطوير تطبيقات محاسبية مناسبة للتحاسب على مختلف جوانب التجارة الإليكترونية ووضع الضوايط المناسبة التي تستطيع بها الأجهزة الرقابية تحقيق المتابعة الإحصائية الكافية لحصر مواقع التجارة الإليكترونية وإصدار أدلة مناسبة بشأنها.

- ثالثاً: التوصيات الخاصة بالحكومة الإليكترونية:
- تحدید مجالات انفدمات الإلیکترونیة وتحدید الأولویات.
  - تحدید تطبیقات تجریبیة .
- تحديد عناصر الارتباط الإليكتروني وطبيعة الارتباط.
- تحقيق أكبر قدر من توفير الخدمة وأقل قدر من معرقات الوصول إلى الخدمة .
  - توفير المصول على القدمة عن بعد .
- حصول التكامل الحقيق لتطبيقات في تقديم الخدمة والتنسيق بين جميع الأجهزة الحكومية خلال عملية التحول الإليكتروني .
  - العناية بمتطلبات المستقيد من الخدمة .
- إعادة انتظر في إجراءات العمل وإعادة تصميمها
   بشكل يرفع الأداء والكفاءة في إنجاز العمل وتقديم
   الخدمات
  - أداء الإجراءات التصحيحية بشكل فعال.
    - إعادة هندسة إجراءات الأعمال .
  - تسريع آداء الإجراءات وكيفية تكاملها .
- الاعتماد على التفكير الإجرائي ونيس الوظيفي في تصيين الصل .
  - إدارة التغييرات المصاحبة لتحسين الإجراءات.
- تكامل أنماط وأشكال تحسين الإجراءات مع بعضها
   البعض .
- إدارة دور تقلية المعلومات في تهيئة التحسينات
   الإجرائية .
  - قياس الأداء والقعائية والالتزام بخدمة العميل.
- البحث عن أفضل التجارب والتطوير المستمر من خلال التعليم وإدارة المعارف .
  - الاهتمام بإدارة التغييرات الإدارية .
  - التقكير بمنظور العمل وليس التقنية .
  - تأمين الدعم الإداري وتعريف الوظائف والأدوار.
- التقكير بالمنظور الشامل وتقدير المخاطر والتجهيز للتحديات والصعوبات.



تمثسل

# شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج

# صناعة الغزل والنسج

واجهة مصبر الصناعية المتقدمة في هذا المجال \_ وتلك الحقيقة يؤكدهـا حجـم ونوعـية إنتــاجـها من الفــزول وكنلك الإقبال المطــرد الذي يلاقــيه إنتــاجها من هــنـه الفــزول في أصـــواق المالم شـــرةأ وغــرياً .

- والشركة تفخر بإنتاجها المتطور والمتوع من الخيوط: السميكة والمتوسطة والرهيمة وكلها تتطابق وأرقى
   المواصفات العالمة .
  - \_ <del>قط\_\_\_\_ن</del> ۱۰۰٪
  - . الطرف المقسوح : من نمرة ٨ إلى نمرة ١٨ ( O . E ) .
  - الفـــزل الحلقـــى: من نمرة ٢٤ إلى نمرة ٤٠ مسرحة وممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو.
    - ... ومن النمر الرفيعة : من نمرة ٥٠ إلى ١٤ ممشطـة مفـردة ومزويـة للنسبـيج والتريكـــو .
      - . خيوط الحسياكة : من نمرة ٢٠ إلى نمرة ٩٤ .
        - . الخيوط ا**لخلوطة** :
      - بولیستر / قطن ، بولیستر / فسکوز .
      - من نمرة ١٨ إلى نمرة ٤٠ مسرحة للنسيج والتريكو مفردة ومزوية .
        - خياوط الشائيهات بأتواعها المختلفة .
          - \_ الإكريلك:
      - وقد أضافت إلى إنتاجها المتميز من القطن والمخلوط والطرف المفتوح خطأ جديداً الإنتاج الآتي :
    - غزل الإكريلك : من نمرة ٢٨ مترى إلى ٥٠ نورمال وهـاى بالك نسيج أو تريكو بالنظام الصوفى .
- ه غزل الإكريك قطن / قطني ٥٠ / ٥٠
   وتغزو أسواق الشركة أسواق أوريا وآسيا حيث تقوم بتصدير معظم إنتاج مصائمها من خيوط الغزول المختلفة إلى
   مجموعة دول الاتحاد الأوربي \_ وياقي دول أوريا الغربية \_ وأسواق دول أوريا الشرقية \_ وأسواق الولايات المتحدة

الأمريكية - كندا - اليابان - تايوان - وسوريا - قيرص - تركيا - لبنان - الإدارة والمسائم : شبين الكوم برقسياً : شبينتكس .

تليفون : ۲۱۲۰۰ ۲۱۲۰ - ۲۲۵۲۰ (۸۱۰ )

الكاتب: \_ الإسكندرية ت: ٤٨٣٣١٨٤ \_ ٤٨٦٥٢٣٦

ـ القامسيرة ت: ٢٥٤٠٤٩٧

Fax: (048)314100

# المعاملة الضريبية لدخل التجارة الإليكترونية

( نموذج مقترح للتطبيق على مصر )

دكتور / سعيد عبدالعزيز عتمان (\$)

أستاذ مساعد الاقتصاد العام \_ كلية التجارة \_ جامعة الإسكندرية

# استكمالاً لما سبق نشره من هذا البحث المبحث الثالث

نموذج مقترح للمعاملة الضريبية لدخل التجارة الإليكترونية

يستهدف هذا المبحث من الدراسة الاستمرار في الاستدلال المنطقي على صححة فروض الدراسة الثلاث السابق تحديدها في مقدمة هذا البحث . فقد تبين لنا من المبحثين السابقين خطأ الفرض الأول للدراسة حيث إن القواعد والمفاهيم المحددة لسلطات الإخضاع الضريبي في نطاق التجارة التقليدية لا تتلاثم مع طبيعة وخصائص التجارة الإليكترونية بمن بمضفة عامة والرقمية منها بصفة خاصة ، وأن الأمر يحتاج إلى إدخال بعض التعديلات على بعضها ووضع مفاهيم جديدة للبعض الأخر، كما تبين أيضاً صحة الفرض الثاني للدراسة حيث إن تصنيف دخل التجارة الإليكترونية بين إتاوة وربح أعمال يواجه بالعديد من المشاكل والصعوبات التطبيقية .

أما القرض الثالث للدراسة والذي يتعثّل فى : أن التشريع الضريبى المصرى الساند يسمح بُمعالجة القضِايا الضريبية المتطقة

بدخل التجارة الإليكترونية دون الحاجة إلى تعديلات ضريبية . فسوف يتم اختباره في هذا المبحث من خلال تحليل وتقييم الماملة الضريبية السائدة للدخل الناتج من صفقات التجارة الإليكترونية في مصر وققاً لقانون المسائدة المدخل رقم ١٩٥٧ سنة ١٩٨١ المسائدة للدخل رقم ١٩٥٧ سنة ١٩٨١ وانطلاقاً من نتائج اختبار هذا الفرض سوف يتم تحديد الملامح المامة والرئيسية لنموذج مقترح لمعاملة دخل التجارة الإليكترونية ضريبياً في ظل الظروف والخصصائص السائدة في ظل الطروف والخصصائص السائدة في

# أولاً: المعاملة الضربية السائدة لدخل التجارة الالكترونية في مصر:

باستقراء نصوص القانون 10/ سنة 14/1 ولائحته المدل بالقانون رقم 14/ لسنة 14/1 ولائحته التنفيذية ، وخاصة تلك النصوص التي يمكن أن تمامل ضريبياً في نطاق الدخل الناتج من صفقات التجارة الإليكترونية يتضح ما يلى : ـ ـ ـ لا يوجد أي نص صريح سواء في نصوص

لا يوجد اى نص صريح سواء فى نصوص
 القانون أو لائحته التنفيذية ينص صراحة
 على معاملة الدخل الناتج من صفقات

التجارة الإليكترونية ضريبياً ، ولكن ذلك لا يعنى أن الدخل الناتج من صفقات التجارة الإليكترونية لا يخضع للضريبة حيث إن النصوص الواردة بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ألمدل جميعها تتعلق بالمعاملة الضريبية المعلق بالدخل سواء كان النشاط تجارياً أو صناعياً أو مهنياً ، وسواء تعلق هذا الدخل بالأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص غير الطبيعيين دون التفرقة بين دخل الأنشطة والصفقات التقليدية والأنشطة والصفقات التقليدية والأنشطة والصفقات

ونتيجة للعمومية التي تتسم بها هذه النصوص يمكن القول إن الدخول الناتجة من صفقات التجارة الإليكترونية سوف تخضع لضرائب الدخل سواء في نطاق الضرائب على دخل الأشخاص الطبيعيين وشركات الأشخاص (الضريبة الموحدة على الدخل) أو في نطاق الضرائب على دخل الأشخاص المنويين (ضريبة دخل الأشخاص المنويين (ضريبة دخل الشركات) وينفس الشروط والقواعد عوالما الهما المسائدة في نطاق القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المسدل بالقانون ١٨٧ لسنة

٢ . لقد أوردنا سابقاً أن التجارة الإليكترونية لها سماتها الخاصة وخصائصها المتفردة التي تجعل من القواعد والمفاهيم الضريبية التقليدية السائدة غير ملائمة للتعامل مع هذا النوع من الصفقات التجارية ، سواء فيما يتعلق بالمفاهيم الخاصة بالمنشأة الدائمة أو سلطات الإخضاع الضريبي أو التصنيفات الخاصة بطبيعة الدخول الناتجة

، بالرغم من ذلك فإن عمومية نصوص التشريع الضريبي السائد واتساعها ليشمل كافية الدخول ومن بينها دخل التجارة الإليكترونية سوف يخلق العديد من المشاكل والصعوبات التطبيقية المتعلقة بعدم وجود نصوص صريحة تتعلق بإخضاع دخول هذه الأنشطة للضريبة ، عدم إنطباق العديد من المفاهيم الضريبية السائدة ( الإقامة ـ الموطن الضريبي \_ المنشأة الدائمة ) على صفقات التجارة الإليكترونية بصفة عامة والدخول الناتجة من صفقات التجارة الإليكترونية الرقمية منها بصفة خاصة ، بالإضافة إلى ذلك نجد أن تصنيفات الدخل الواردة في التشريع الضريبي بين إتاوة وريح أعمال سوف تصبح قاصرة عن معالجة القضايا المتعلقة بتصنيف دخل التجارة الإليكترونية بين ضريبة وإتاوة خاصة أن كل نوع من هذه الدخول له معاملة ضريبية خاصة فيما يتعلق بوعاء الضريبة وإجراءات الربط والتحصيل .

٧ ـ لا توجد أية نصوص قانونية في التشريع الحالى لضرائب الدخل في مصر تسمح بإخضاع دخل أنشطة الأطراف الوسيطة في التعامل الإليكتروني ( الموقع الإليكتروني - الخادم .... إلغ ) للضريبة إلا عن طريق أسلوب القياس ، وعلاوة على ذلك نجد أن مفهوم المنشأة الدائمة لأغراض الضريبة الواردة في نص المادة (٣) بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ لا يعد ملائماً لاستيعاب أنشطة هذم الأطراف في مفهوم المنشأة الدائمة لفرض المؤسطة المنطرة المنطرق المنطرة المنطرة المنطرة المنطرق المنطرة المنطرق المنطرق المنطرة المنطرق المنطرق المنطرق المنطرق المنطرق المنطرق المنطرق المنطرق ا

الضربية وخاصة أن أنشطة هذه الأطراف لها طبيعتها الخاصة التي قد لا بنطبق عليها مفهوم المنشأة الدائمة لأغراض الضريبة وفقاً لنص المادة رقم (٣) . ومن ناحية أخرى فإن محاولة توسيع مفهوم النصوص القائمة لاستيعاب أنشطة الأطراف الوسيطة في التبادل الدولي في ظل لائحة تنفيذية لا تشير من قريب أو بميد عن أنشطة تلك الأطراف وطبيعتها سوف يولد العديد من المشاكل والصعوبات يصعب بل يستحيل على مصلحة الضرائب استيمابها ومواجهتها ، ويجعل الماملة الضرببية المقررة عاملاً طارداً لمثل هذه الأنشطة في وقت تسمى الدولة جاهدة إلى تشجيع أنشطة التجارة الإليكترونية وتدعيمها .

بالإضافة إلى ما سبق فإن معاولة توسيع مفهوم النص مع عدم وجود إجبراءات واضعة ومعددة باللائعة التنفيذية سوف يضفى على التشريع الضريبي صفة الفموض وعدم الوضوح ويزيد من المنازعات الضريبية بين المولين ومصلعة الضرائب في وقت تسمى فيه المسلعة إلى بناء علاقة تناهم وإقناع مع المهولين .

ع. بالنسبة لأنشطة التجارة الإليكترونية الرقمية Digital Products والتى يتم تنفيذها من خلال التحميل المباشر Loading على الحاسبات الآلية للعملاء من منشآت وأفراد ، فيإن التشريع الضريبي السائد وفقاً للقانون 100 لسنة 1941 المعدل بالقانون 104 لسنة 1947 لا يتضمن نصوصاً قانونية

صريحة سواء في القانون أو في لاتحته التنفيذية تسمح بإخضاع الدخول الناتجة من هذه الصفقات للضريبة ، كما أن إخضاع دخول هذه الصفقات للضريبة بما لا يدع مجالاً للبس والغموض يتطلب إضافة نصوص قانونية جديدة إلى قانون الضرائب على الدخل ولاتحتة التنفيذية أو على الأقل تعديلا لبعض النصوص القائمة وبما يسمح بتحديد واضح لهذه الأنشطة وكيفية معاملة دخولها ضريبياً ، ويتعبن أن نشير هنا إلى أن محاولة البعض خلق رأى عام بأن الحاجة إلى تعديلات ضريبية في النصوص ليست ضرورية بمبرر أن النصوص القائمة تسمح بإخضاع تلك النوعية من التجارة الإليكترونية للضريبة وأن أسلوب القياس كفيل بتحقيق ذلك لن يحقق المسلحة العامة والأهداف الرشيدة والبناءة في هذا المجال ، كما أن تطبيق هذا سوف يخلق كما هائلاً من المشاكل والصعوبات والمنازعات الضرببية يصعب على مصلحة الضرائب استيمايه والتعامل ممه في ظل انخفاض أو انمدام ممرضة وخبرة الإدارة الضريبية بمشاكل وصعوبات تطبيق الضريبة على هذه الصيفقات ، ومن المتوقع أن تصبيح محاولة القياس فاشلة وغير مبررة في ظل سياسة المناداة بضرورة صياغة تشريعات جديدة تتلائم وتتوافق مع طبيعة وخصائص التحارة الاليكترونية بصفة عامة والرقمية منها بصفة خاصة .

ه يتضع من التشريع الضريبي السائد في نطاق القانون ١٩٨١ المسدل

بالقانون ۱۸۷ لسنة ۱۹۹۳ أن المشرع الضريبية بين الضريبية بين الإتاوة (لم يذكر القانون لفظ الإتاوة وإنما لم الأخرى ( والتي تم تصنيفها وفقاً لتحليلنا في المبحث السابق مكونات ربح الأعمال) من المبحث السابق مكونات الإتاوة الماملة ضريبية خاصة مختلفة نمبياً عن الماملة الضريبية المقدرة لبقية بنود الدخل (مكونات ربح الأعمال) ، ويتضع ذلك جلياً في نصوص المواد (۱۸) ، (۱۱۱) مكررا من القانون ۱۹۷ لسنة ۱۹۷۱ ونص المادة (۹) من اللائحسسة التغييبة.

### وباستقراء وتحليل وتقييم نصوص تلك المواد يتضح:

ا - وفقاً لنص المادة (۱۸) " تسرى الضريبة الموحدة على الدخل على كل مبلغ يدفع لأى شخص طبيعى أو شركات أشخاص مقابل حقوق المعرفة أو استغلال أو أداء على سواء لمواجهة التكاليف أو الأعباء العائلية، ويذات السسمر المقسرر في المادة (۱۰) من القانون" . (حيث يكون السمر تصاعديا عكس ما هو سائد في غالبية التشريمات الضريبية والتي تجعل السمر قطعياً ويلتزم دافع المعولة والسمسرة غير المتصلة بمباشرة المهنة أو أية مبالغ أخرى تدفع مقابل الحقوق المنصوص عليها في الفقرة السابقية من هذه المادة بحسجر مقدار الضريبية المستحقة وتوريدها إلى مصلحة الضريبية المستحقة وتوريدها إلى مصلحة

الضرائب المختصة التي يتبعها خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالي لدفع العمولة أو الشمسرة ..... إلخ ، كيميا تنص المادة ١١١ مكررا ( ثالثياً) من القانون على أن " تسرى الضريبة على أرباح شركات الأموال على المبالغ التي تحصل عليها الشركات والجهات المنصوص عليها في البند (أولاً) ...... أو أية مبائغ أخرى تدفع مقابل حقوق معرفة أو استغلال على اختلاف أنواعها وصورها سواء تحققت هذه المبالغ في مصر أو في الخارج :، أما في البند (رابعاً) من نفس المادة نجد أن الضربية " تسرى على المبالغ التي تدفع لأي في الخسارج من غسيسر الأشخاص الطبيعيين .....أو أية ميالغ أخرى تدفع له مقابل حقوق معرفة أو استغلال أو آداء على اختلاف أنواعها وصورها".

وفى المادة (٩) من اللائحة التنفيدية تم
تحديد البنود التى تمد إتاوة لأغسراض
الضريبة والواردة فى المادتين (١٨) ، ١١١
المدوعة مقابل حقوق المعرفة أو الاستغلال
أو الأداء على اختلاف أنواعها أو صورها ،
مثل المبالغ المدفوعة من أى نوع مشابل
استعمال أو الحق فى استعمال حقوق النشر
الخاصة بالأعمال الفنية والأدبية أو العلمية
بما فى ذلك الأفلام السينمائية أو الأفلام
والأعمال المسجلة للإذاعة والتليفزيون أو
نهوزج أو خلطة ، أو تركيبة أو أساليب

سرية ، أو مقابل استعمال أو الجق في استعمال معدات صناعية أو تجارية أو علمية أو مقابل معلومات تتعلق بخبرة صناعية أو تجارية أو علمية أو غير ذلك من الأعمال والصور

ب.. إن المالغ المدفوعة مقابل حقوق المرفة أو الاستغلال أو الأداء على اختلاف أنواعها وصورها تعد إتاوة لأغراض الضريبة وفقأ لنص ١١١ مكررا (رابعـاً) وتعـامل مـعـاملة ضريبية خاصة مختلفة عن العاملة الضريبية المقررة لأرباح شركات الأموال ولكن بشرط أن تكون مدفوعة لأشخاص غير مقيمين في مصر ومن غير الأشخاص الطبيعيين ، والتمييز هنا بين ربح الأعمال والإتاوة في نطاق ضرائب دخل الشركات يقتصر فقط على طريقة تحديد وعاء الضريبة وتوقيت دفع الضريبة حيث يخضع إجمالي المبلغ المدفوع للضريبة بالسعر السائد والمقرر لأرباح شركات الأموال (سعر قطعي) دون السماح بأي تخفيضات لمواجهة أية تكاليف ، وتستقطع الضريبة من المنبع ويتم توريدها لمصلحة الضرائب المختصة في المواعيد القررة.

ومها يستوجب الانتباء في نص المادة ١١١ مكررا (رابماً) أن الإتاوات المدفوعة لغير المقيمين في المقيمين في الخارج لا تخضع للضريبة في مصر في حين أن نفس الإتاوة المدفوعة من قبل الشركة المقيمين من غير الأشخاص الطبيعيين عن نفس الأنشطة تخضع للضريبة على المبالغ نفس الأنشطة تخضع للضريبة على المبالغ

الإجمالية دون أية تخفيضات ، ونعن نرى عدم وجود أي مبرر موضوعي لهذا التمييز في المعاملة الضربيية ، ففي الحالتين فإن المدفوعات تتم من قبل شركات أموال مقيمة في مصر وأيضاً في مقابل أنشطة ذات طبيعة متماثلة ، كما تتم تلك المدفوعات لصالح أشخاص غير مقيمين ومن ثم تصبح التفرقة في الماملة الضربيية هنا غير مبررة وغير مقبولة وتمثل ضياعاً وتبديداً للموارد المالية للدولة دون أي ميررات موضوعية وخاصة أن بعض التشريعات الضريبية الأجنبية تسمح بخصم الضرائب المدفوعة في بلد ما من الضربية الستحقة على المنشآت المقيمة ، وتكون التضرفة السابقة في الماملة الضريبية بين المدفوعات للأشخاص الطبيعيين (حيث لا تخضع للضريبة ) والمدفوعات ( الإتاوة ) لفير الأشخاص الطبيعيين مقبولة إذا كانت تلك المدفوعات تتم بين أطراف مقيمة في نفس البلد ، وهذا ما لم يتضمنه أصلاً نص المادة (١١١) مكررا ـ رابعاً ..

أما بالنسبة للبند (ثالثاً) من المادة 111 مكررا فإن الإيرادات التى تحصل عليها شركات الأموال عن بيع حقوق المعرفة والاستفلال ... إلغ من مقيمين وغير منقيمين سوف تعد إتاوة لفرض الضريبة على إجمالى المبلغ دون أى استقطاعات ودون التفرقة بين ما إذا كانت الإيرادات من أشخاص مقيمين أو غير مقيمين وأشخاص غير طبيعين وأشخاص غير طبيعين.

ج - بالنسبة لنص المادة (١٨) والتي تقرر فرض الضريبة الموحدة على المدفوعات مقابل حقوق المعرفة والاستغلال ...... دون السماح بأية تخفيضات مع حجز الضريبة من المنبع وتوريدها لمأم ورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يومأ الأولى من الشهر التالي لدفع الإتاوة ووضعًا للأسعار المقررة في المادة (٩٠) من القانون ، فإننا نرى أن نص هذه المادة لم يتضمن نصاً صريحاً يسمح بإخضاع المدفوعات مقابل الأنشطة الواردة تفصيلاً في نص المادة (٩) من اللائحة التنفيذية للضريبة الموحدة على الدخل إذا كانت لصالح أشخاص غير مقيمين كما هو منصوص عليه صراحة في المادة ١١١ مكررا رابعاً وهذا يخالف ما هو معمول به في كافة التشريعات الضريبية وما هو متفق عليه في النماذج الضريبية الدولية ويصفة خاصة نموذج دول منظمة التماون الاقتصادي والتنمية "OECD" فأولاً تخسضع المادة (١٨) الإتاوات المدفوعسة لأطراف مقيمة لضريبة فاسية نسبيأ حيث لا يتم السماح بأية استقطاعات يتم إنفاقها في سببيل الحصول على الدخل أو استقطاعات تتعلق بالأعباء العائلية ، كما أنها تخضع لنفس الأسمار المقررة على الأرياح والتي تكون ذات طابع تصاعدي مما يصعب من عملية التطبيق دون مبرر ، في حين أن العديد من الدول تعامل تلك المدفوعات لأغراض الضريبة على أنها إحدى مكونات ربح الأعمال وليس إتاوة عكس ما هو مقرر في المادة ١٨ ، كما أن

معاملة الإتاوة ضريبياً في غالبية التشريعات الضريبية نتم بسعر قطعى لا بسعر تصاعدى كما هو في مصر ، وثانياً إن المدفوعات لغير المقيمين عن الأنشطة السابق الإشارة إليها (حقوق المعرفة - الأداء - إلخ ) لا تخضص للضريبة بنص وضريح في حين أن تلك المدفوعات في كافة التشريعات والنماذج الضريبية السائدة تعد إثاوة وتخضع لضريبة بسعر نقطعي ودون أية استطاعات ( سبق توضيح عن عدم تطبيق نص المادة السابقة على غير المقيمين ضياعاً وتبديداً للموارد المالية للدولة دون أي مبرر .

د \_ بالرغم من أن نصبوص المواد (۱۸) ، ۱۱۱ مكررا والمادة رقم (٩) من اللائحة التتفيذية جميعها لا تتضمن أية إشارات إلى الدخول الناتجة من التجارة الإليكترونية ، إلا أن عمومية هذا النص يمكن أن تستوعب جزئياً الإليكترونية ، ولكن حتى تتم عملية الإليكترونية ، ولكن حتى تتم عملية الإخضاع للضريبة بصورة كاملة فإن الأمر يستلزم نصوصاً ضريبية جديدة تحدد يستلزم نصوصاً ضريبية جديدة تحدد بشكل واضح تصنيف الدخل الناتج منها بشكل واضح تصنيف الدخل الناتج منها (إتاوة أم ربح أعمال) لأغراض الضريبة . يتضح مما سبق أن فرضية ملائمة التشريع الذي الما الما المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة المنابعة الشريعة .

(إتاوة أم ربح أعمال ) لأغراض الضريبة . يتضح مما سبق أن فرضية ملائمة التشريع الضريبى الحالى وفقاً للقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المصدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ لمالجة قضايا إخضاع الدخل الناتج من صفقات التجارة الإليكترونية للضريبة

فرضية غير صحيحة ، فكافة النصوص الواردة في الشانون ولائحت التنفيذية قاصرة عن إخضاع صفقات التجارة الإليكترونية بصفة عامة والتجارة الرقمية منها بصفة خاصة للضريبة ، وأن الأمر يستلزم ضرورة تمديل بعض النصوص أو إضافة نصوص جديدة أو إضافة جزء مستقل في القانون الضريبي يتعلق بالتجارة الإليكترونية يتناول كافة القضايا الإليكترواات اللازمية لإخضاع دخل تلك الصفقات للضريبة باقل قدر من مشاكل وصعوبات التطبيق .

## ثانياً: النموذج المقترح لمعاملة دخل التجارة الالبكترونية ضربيباً: -

نظرأ لتعدد وتتوع أنشطة التجارة الإليكترونية ونموها بمعدلات سريعة ومضطردة في العالم وفي مصر بصفة خاصة ، واقتناعاً بالخصائص والسميات المتضردة لهبذه الأنشطة واختيلاف طبيمة وحدة المشاكل والصعوبات المتوقع أن تواجه تطبيق الضريبة عليها ، واستناداً إلى كثرة المفاهيم والقواعد الضريبية المرتبطة بهذا النوع من التجارة واختلافها عن تلك السائدة في نطاق التجارة التقليدية ، ومراعاة للسمة العالية للتجارة الإليكترونية ، واعتراضاً بانخفاض المعرفة والخبرة لدى الإدارة الضريبية ( على الأقل في الوضع الراهن ) والمتعاملين في التجارة الإليكترونية ، لكل ما سبق فإن المعاملة الضريبية للدخل الناتج من التجارة الإليكترونية يتعين تقريرها ووضع مفاهيمها وتحديد نطاقها وإجراءات ربط الضريبة عليها وتحصيلها في ياب مستقل من القيانون دون اللجوء إلى

المعالجات الجزئية في نصوص بعض المواد . وإيماناً واقتناعاً بفكرة المعالجة الضريبية الشاملة وليست الجزئية للدخل الناتج من صفقات التجارة الإليكترونية والرقمية منها بصفة خاصة ، وسوف تنطلق صياغة الملامح المامة للنموذج الضريبي المقترح لدخل التجارة الإليكترونية ، كما أن هذه الصياغة سوف تأخذ

في الاعتبار ما يلي : ـ

- إن التجارة الإليكترونية في مصر تجارة ناشئة ترغب الدولة في تتميتها وتطويرها وتشجيمها وأن النظام الضريبي أحد وسائل تحقيق ذلك.
- إمكانيات التطبيق العملى المتوافرة حالياً
   والتي من المتوقع أن تتوافر مستقبلاً
- و إن الهدف المالي ليس هو الهدف الوحيد للضريبة بل يوجد المديد من الأمداف الأخرى التي لا تقل أهمية عن الهدف المالي.
- توحيد المفاهيم الضريبية الستخدمة في
  التشريع الضريبي في نطاق التجارة
  الإليكترونية بصفة خاصة نظراً للطابع
  المالى لهذه التجارة وحتمية التعاون الدولى
  في هذا المجال.
- إن التشريع الضريبي هو جزء من منظومة تشريعية متكاملة ومن ثم فإن فاعلية التشريع الضريبية الضريبية المتملقة بصفقات التجارة الإليكترونية سوف نتوقف على مدى تطور التشريمات الأخرى واستيقائها لمتطلبات التجارة الإليكترونية بصفة عامة والرقمية منها بصفة خاصة .

فى ضوء المقدمة السابقة ، واستناداً إلى نتائج التحليل السابق لماملة دخل التجارة

الإليكترونية ضريبياً في نطاق التشريع الضريبي المصرى، وتمشياً مع التعليل الوارد في المبحثين الأول والشائي من هذه الدراسة، فإن الملامح الرئيسية للنموذج الضريبي المقترح لماملة الدخل الناتج من صفقات التجارة الإلكترونية ضريبياً في مصر تتمثل فسي التالى:

أولاً: بالنسبة للمعاملة الضريبية لوسطاء التبجارة الإليكتسرونيسة ( المواقع الإليكترونية ، الخادم ، مقدمي خدمة الإنترنت ) فإننا نقترح التالي : \_

ا \_ إعفاء كافة الأنشطة التي تقوم بها المواقع الإليكترونية من الضريبة على الدخل سواء كانت الأنشطة التي تمارسها المواقع الإليكترونية ذات طبيعة تمهيدية أو تحضيرية أو كانت أعمالاً رئيسية ذات طبيعة إنتاجية ، وسواء كانت تلك المواقع تتطلب ترخيصاً من الدولة لمارسة نشاطها أو لا تتطلب ذلك .

من وجهة نظرنا يتعين أن يكون الإعفاء المقرر في هذه الحالة إعضاء صفرياً حتى تتوافر قاعدة بيانات ومعلومات ضريبية هامة للسلطات الضريبية فتقرير هذا الشكل من الإعفاء الضريبي له العديد من المبررات والمزايا الإحادية من سنها:

ان غالبية الأنشطة والوظائف التي تؤديها المواقع الإليكترونية ذات طبيعة تمهيدية أو تحضيرية تتعلق غالبيتها بالدعاية والإعلان والترويج وبصفة خاصة في المراحل الأولى لتطور ونمو التجارة الإليكترونية كما هو الحال في مصر، كما أن إعفاء هذه الأنشطة يتوافق مع مبدأ التكافؤ في المماملة الضريبية بين

صفقات التجارة التقليدية التى تتم من خلال منشآت إجنبية لها مكاتب أو فروع مقيمة يقتصر نشاطها على الأعمال التمهيدية والتحضيرية وصفقات التجارة الإليكترونية التى يعتمد نشاطها بصورة رئيسية على هذه الأعمال .

 إن إخبضاع الدخل الناتج من أنشطة المواقع الإليكترونية للضريبة في مصر سوف ينجم عنه كم هائل من المشاكل والصعوبات التطبيقية تعجز مصلحة الضرائب في ظل الكفاءة المتاحة لها حالياً عن مواجهتها وإيجاد حلول ملائمة لها ومن ناحية أخبري سوف يتولد حافز قوي للمنشآت المقيمة في مصر على إنشاء أو تأجير مواقع لها بالخارج حيث لا تخضع أنشطة تلك المواقع للضريبة ، وعاملاً مشبطاً لأي منشآت أجنبية ترغب في إنشاء مواقع إليكترونية لها في مصر أو على خادم محلي يتخذ مصر مسوطناً له ، ومما يدعم هذا الاتجساء المرونة العالية التي تتمتع بها المواقع الإليكترونية في التتقل من دولة لأخرى بتكلفة تحويل منخفضة ، وبالعكس فإن إعفاء أنشطة المواقع الإليكترونية كلية من ضريبة الدخل سوف يخلق حافزاً قوياً للشركات الأجنبية في إفريقيا والدول العربية على اتخاذ مصر موطناً لمواقعها الإليكترونية ، كما تشجع الوحدات الأجنبية والمصرية العاملة في مصر من عرض وتسويق منتجاتها على مواقع إليكترونيسة خاصة بها مملوكة أو مستأجرة أو على خادم معلى Server .

 إن الإعفاء الضريبى الصفرى لأنشطة المواقع الإليكترونية سوف يشجع المنشآت التى تمتلك
 هذه المواقع أو تقوم بتشفيلها بتقديم كافة

البيانات والمعلومات الضريبية إلى السلطات الضريبية المختصة سمياً في الحصول على الإصفاء المقرر ، وحيث إن هذه البيانات سوف تتعلق بمنشآت أعمال غالبيتها تعمل في مصر وتمارس أنشطة التجارة الإليكترونية فإن هذه البيانات والمعلومات سوف يكون لها دور رقابي هام على الإقرارات الضريبية المقدمة من قبل منشآت الأعمال التي تعمل وتمارس أنشطة التجارة الإليكترونية في مصر ، كما أن هذه البيانات والمعلومات سوف تكون لها أهمية عالية في تخطيط وتصميم السياسات الضريبية في المدينية المقدريبية المقدرة الإليكترونية في مصر ، كما أن هذه البيانات والمعلومات سوف تكون لها أهمية عالية في تخطيط وتصميم السياسات الضريبية الملائمة .

ثانياً: يتعين أن يتضمن التشريع الضريبي المقترح نصأ يفرق بين الإتاوة وربح الأعمال بالنسبة لإيرادات ومدفوعات المنشآت التي تتعامل في أنشطة التجارة الالبكترونية بصفة عامة والرقمية منها بصفة خاصة ، على أن تتضمن اللائحة التنفيذية تحديدا واضحأ للأنشطة التي تعد مدفوعاتها أو إيراداتها إتاوة لغرض الضريبة ونقترح عند صياغة اللائحة التنفيذية استناد إلى ما تتضمنه المحموعة الثنائشة من الأنشطة السنابق تحبيبها في المسحث الثنائي من هذه الدراسية ، وأيضياً الاستشفادة بما هو وارد في نص المادة رقم ١٢ من النموذج الضريبي التقليدي لمنظمة التماون الاقتصادي والتتمية والتعديلات المقترحة عليها ( المبحث الثاني ) .

أما صفقات التجارة الإليكترونية الرقمية بغض النظر عن طبيعتها أو تصنيفاتها والتى يكون الهدف منها الاستخدام الشخصى أو النهائى

وتتم لصالح منشآت أعمال مقيمة يتمين النص صراحة على اعتبارها إحدى مكونات ريح الأعمال في تلك المنشآت وتخضع للأسمار العادية للضريبة وينفس القواعد والإجراءات الضريبية السائدة باللائعة التنفيذية .

وتضادياً لصعوبات التطبيق التى قد تواجه الإدارة الضريبية فى هذا المجال فإننا نقترح التالى:

أ ـ تفرض ضريبة بسعر قطعى ٢٠٪ ( يقل عن السعر العادى للضريبة ) على إجمالى المنضوعات والإيرادات التى تتم بين اطراف مقيمة مقابل الاستخدام أو الحق في استخدام المحقوق المتعلقة بالبرامج الجاهزة ، حقوق المتاليف والأعمال الفنية المخرض ، حقوق التاليف والأعمال الفنية المخرض التجارية من خلال إعادة البيع أو إيادة البيع أو الإتاوة أو دافعها بخصم الضريبة من المنبع وتوريدها المسلحة الضرائب المختصة في خلال الشهر التالى لدفع الإتاوة أو الحصول عليها .

(أشخاص طبيعيين ومعنويين) من قبل غير المتحدام أو الحق في المتحدام الحقوق المتعلقة بالبرامج الجاهزة ، حقوق المرفق ، حقوق التأليف ، الأعمال الفنية بمختلف صورها ومقابل المعلومات الإخبارية والعلمية التي لا يتم السماح بإذاعتها إلا بعد الحصول على إن مسبق ... إلغ ، تفرض عليها ضريعة قطعية بسعر ٢٠٪ على إجمالي المبالغ المدفوعة وتورد الضريبة لمسلحة الضرائب المختصة ووفقاً للإجراءات والمواعيد التي

تحددها اللائحة التنفيذية.

أما بالنسبة للمدفوعات عن الأنشطة السابقة والتي يكون الهدف منها الاستخدام النهائي داخل النشآت دون السماح باستخدامها من قبل الغير فإنها تخضع للضريبة وبنفس السعر وتورد لمصلحة الضرائب المختصة ، ووفقاً للمقواعد والإجراءات المتبعة ، ولكن يتمين النص صمراحة على أن الضريبة المدفوعة في هذه الحالة من تحت حساب الضريبة وتخضع للتسوية في نهاية السنة المالية حيث إن المدفوعات مقابل الاستخدام الشخصي أو النهائي تعد لأغراض الضريبة إحدى مكونات النهائي تعد لأغراض الضريبة إحدى مكونات

ج ـ تفرض الضريبة بسعر قطعى ٢٠ ٪ على إجمالى المدفوعات لغير المقيمين من أشخاص طبيعيين أو غير طبيعيين مقابل الحصول على منتجات التجارة الإليكترونية الرقمية بغض منتجات أى سواء كانت تتمى للمجموعة الله المنتجات أى سواء كانت المجموعة الثانية أو المجموعة الثالثة ( المبحث الثانية أو المجموعة الثالثة ( المبحث الشانى من الدراسة ) ودون السماح باية استقطاعات ، وتحجز الضريبة من المنبع وتورد لملحة الضرائب المختصة في المواعيد ووفقاً للإجراءات المقررة في اللائحة التنميذية على النحو النمييز في المعاملة الضريبية على النحو التالى : .

 بالنسبة للمجموعة الأولى من الأنشطة الإليكترونية ( المبحث الثانى ) فإن الضريبة المسددة عنها تعد مبالغ مدفوعة تحت حساب الضريبة يتم تسويتها في نهاية

السنة المالية باعتبار المدفوعات عن تلك الأنشطة مكونات ربح أعمال ، وإذا كانت المبالغ المدفوعة تحت حساب الضريبة (عند التسوية) تزيد عن الضريبة المستحقة على صافى الربح (حالات أهل من السعر المادى للضريبة أكحسب عن تلك الزيادة فائدة سنوية تعادل سعر الفائدة المعلن من قبل البنك المركزى عند إجراء التسوية ، ويعتبر مبلغ الضريبة الزائد وفوائده مبالغ مدفوعة تحت حساب الضريبة عن السنة القادمة .

- بالنسبة للمجموعة الثانية من المنتجات والسابق تحديدها في المبحث الثاني من الدراسة والتي تعدد كاضة بنودها إتاوة لأغراض الضريبة فإن إجمالي المدفوعات عنها تفرض عليها الضريبة بسعر قطعي ٢٠٪ وبنفس القواعد والإجراءات المحددة باللائحة التنفيذية دون إجراء تسوية بشأنها في نهاية السنة المالية و تعامل محاسبياً في حسابات المنشأة ووفقاً للقواعد والإجراءات المنبة في هذا المجال .
- بالنسبة للمجموعة الثالثة من الأنشطة الإليكترونية والتي تكون دخولها ذات طبيعة مختلطة ( إتاوة مكون ربح أعمال ) فإننا نقترح فرض الضريبة عليها بسعر قطعي ٢٠٪ على إجمالي البلغ المدفوع وينفس القدواعد والإجراءات المقررة في اللائحة التنفيذية على أن تعتبر المبالغ المدفوعة كضريبة على بنود ربح الأعمال في تلك الأنشطة مبالغ مدفوعة تحت حساب

الضريبة يتم تسويتها فى نهاية السنة المائية خصماً من الضريبة المستحقة على صافى الريح.

ومن وجهة نظرنا فإن الماملة الضريبية المقترحة السابق تحديدها لصفقات التجارة الإليكترونية الرقمية والتي يكون أحد أطرافها غير مقيم بصفة خاصة سوف يتحقق عنها الإيجابيات التالية:

ـ نتوقع أن يحقق المول وفورات ضريبية حيث يدفع سعر ضريبة أهل من السعر المقرر في التشريعات الحالية أو حتى التشريعات المقترحة فمن وجهة نظرنا أن سعر الضريبة الذي تخضع له الإتاوة يتمين أن يكون أهل من السعر العادي لضريبة الدخل وهذا الاتجاه هو السائد في غالبيمة الدول إن لم يكن جميعها حيث إن الضريبة تفرض على إجمالي قيمة الصفقة وليس على صافي الريح.

قيمة الصفقة وليس على صافى الربح .

- بالنسبة للخزانة العامة نتوقع أن يتوافر لديها موارد مالية بصفة مستمرة طوال السنة الضريبية تعالج مشكلة تركز الإيراد فى فسترات مسمينة من السنة ، مما يقلل من الاعتماد على أذونات الخزينة فى تمويل المجز المؤقت بالموازنة العامة للدولة والناتج عن استمرارية الإنفاق العام طوال العام ، وتركز الإيرادات فى فترات معينة .

من المتوقع انخفاض نسبة التهرب الضريبى
 لأن سعر الضريبة منخفض نسبياً ، كما لا يوجد حافز لدى المول على إخفاء أجزاء
 الإتاوات التي يحصل عليها ومعالجتها
 محاسبياً كيند من بنود ربح الأعمال بعيث لا

يوجد اختلاف في الماملة الضريبية بين الإتاوات وربح الأعمال عند دفع الضريبة حيث يظهر هذا الاختلاف فقط عند التسوية النهائية ، بالإضافة إلى أن المول سوف يسعى لإظهار مدفوعاته المستعق عنها الضريبة حتى يمكن إدراجها في الجسابات كبند من بنود التكلفة .

- استناداً إلى المزايا السابقة من المتوقع أن يصاحب الانخفاض في السعر القطعي الضريبة على دخل التجارة الإليكترونية زيادة مرونة الحصيلة الضريبية ، مما ينجم مزيد من الحصيلة الضريبية وليس انخفاضها كما يتوقع البعض .

ومما يدعم الآثار الإيجابية للمعاملة الضريبية المقترحة على الحصيلة ما يلى: \_

- الأثر الإيجابى الناتج عن انخضاض نسبة التهرب الضريبى .
- إن العديد من الصفقات التجارية سواء المتعلقة بالتجارة التقليدية أو الإليكترونية غير خاضمة للضريبية في ظل التشريع الضريبي الحالي وخاصة بالنسبة لفير المقيمين سوف تصبح خاضمة في نطاق التشريع الضريبي المقترح .

ثالثاً: إن أصلوب الفحص الضريبي التقليدي السائد في نطاق التشريع الضريبي الحالي يصبح غير ملائم وقاصر عند معالجة صفقات التجارة الإليكترونية بصفة عامة والرقعية منها بصفة خاصة .

ففى ظل التجارة الرقمية تصبح المستندات التقليدية غير موجودة والدورة التقليدية للمستندات تكاد تكون منعدمة ، الدفاتر

والسجلات ذات طبيعة خاصة ويتم التسجيل فيها المكترونيا في كافة المراحل والبيانات والمعلومات المتعلقة بحسابات المنشأة مخزنة على وسائط المكترونية يصعب فحصها وتتبعها بالوسائل التقليدية ، والإمكانيات الإدارية لدى مصلحة الضرائب محدودة والإمكانيات الفنية والمالية ضعيفة وغير متوفرة ، في ظل هذه الظروف سوف ينجم عدد من مشاكل وصعوبات التطبيق بمكن أن تحد من فاعلية النموذج الضريبي المقترح ، ولذلك فإننا نرى ضرورة توافر عدد من المقتراحه ، وتتمثل تلك المقومات في عدد من المتراحة ، وتتمثل تلك المقومات في عدد من المتراحة ، وتتمثل تلك المقومات في عدد من المتراحة التحريبية والضرورية هي عدد من المتراحة التحميلية والضرورية هي عدد من المتراحة المتحرية والضرورية هي عدد من المتراحة المتحرية والضرورية هي : .

■ إنشاء إدارة ضريبية مستقلة (على أساس نوعي وحفرافي ) في كل محافظة تسجل بها كافة المنشآت التي تتعامل في أنشطة التجارة الرقمية ، مجهزة بأحدث التقنيات اللازمة ، أشرادها مدريون تدريباً عالياً مع إلزام كافة المنشآت التي تتعامل في التجارة الإليكترونية الرقمية بصفة رئيسية بالتسجيل الضريبي في تلك الإدارات ، على أن يكون التسجيل إجبارياً للأطراف الوسييطة ( الخادم / الموقع الاليكتروني / مـزود الخدمـة ) كل في نطاقه الجفرافي ، وإذا كان النشاط يتعدى مجال أكثر من محافظة جفرافية على الممول أن يختار مأمورية الضرائب التي يسجل في نطاقها ، أما بالنسبة للمنشآت التي تمارس التجارة الاليكترونية على نطاق جزئي فتظل مسجلة في نطاق المأموريات التي تتبعها في نطاق التجارة التقليدية ، وهذا الاقتراح سوف يتغلب جـزئيـاً ليس فقط على مشكلة ضعف الإمكانيات الفنية

والإدارية لدى مصلحة الضرائب بل أيضاً التغلب على ضعف الإمكانيات المالية ، ففى ظل معدودية عدد المأموريات التي سوف تتعامل في صفقات التجارة الإليكترونية سوف تتمكن مصلحة الضرائب من تدريب الأفراد المطلوبين تدريباً عالياً ، وتوفير الإمكانيات الإدارية والفنية المطلوبة .

ويمكن التوسع في عدد المأموريات الإليكترونية ، مستقبالاً مع نمو وتطور التجارة الإليكترونية ، وتقترح في هذا المجال تحصيل رسم تتمية إدارية بمعدل ١٪ على دخول كافة منشآت الأعمال تخصص حصيلة هذا الرسم في تحسين الكفاءة الإدارية للماملين بمسلحة الضرائب بصغة عامة والإدارات الإليكترونية منها بصفة خاصة وتوفير الاكانيات الفنية المطلوبة .

 ضرورة أن يتضمن التشريع الضريبي نصاً يلزم فهم مقدموا خدمة الإنترنت بإدخال برمجيات خاصة على المواقع الإليكترونية تسمح بتقديم تحليلات تفصيلية عن المواقع الإليكترونية من حيث زوار الموقع والصفقات التي يتم تنفيذها ... إلخ . وهذه البرمجيات موجودة بالفعل يتم استخدامها لخدمة أصحاب المواقع للتأكد من سلامة التشفيل واكتشاف الأعطال الفنية وتحليل الملفات الموجودة على تلك المواقع ، وسوف تفيد هذه البرمجيات في عمليات الحصر الضريبي لصفقات التجارة الإليكترونية بمختلف منشآت الأعمال التي تتعامل في مثل هذا النوع من الصفقات ، كما أن اقتناء مثل هذه البرمحيات في مأموريات الضرائب المختصة بعد ضرورة حتمية لاستيفاء أسس القحص الإليكتروني .

 يتمين توفير برمجيات التتبع لدى مأموريات الضرائب المختصة بفحص ومراجعة بيانات صفقات التجارة الإليكترونية بمنشآت الأعمال، وهذه البرمجيات موجودة ومتوافرة عند الخادم المستضيف للمواقع الإليكترونية حيث يتم تحميلها على حاسبه الخاص للقيام بوظائفه وافتناء هذه البرمجيات وتكاملها مع البرمجيات المتوضرة عند الخادم وفي المواقع الإليكترونية سوف يحقق الضاعلية في عمليات الفحص والرقابة والمراجعة ، وفي هذا المجال يتعين أن يتضمن التشريع الضريبي نصأ بلزم الخادم ومقدمي خدمة الإنترنت بتقديم كافة البيانات والمعلومات التي توضرها تلك البرمجيات إلى مأموريات الضرائب المختصة ولن يكون هذا الإلزام عاملاً طارداً لأنشطة الخادم ومقدمي الخدمة من مصر بل إن هذه الأطراف سوف يتولد لديهم حافز قوى لتقديم البيانات والمعلومات المطلوبة طالما أرتبط الإعضاء الضريبي المنوح لهذه الأطراف بتقديم هذه البيانات والمعلومات ( سبق اقتراح الإعضاء الصفرى للدخل الناتج من أنشطة الأطراف الوسيطة في التعامل الإليكتروني ).

■ يتمين على مأموريات الضرائب المختصة والسابق اقتراحها أن تعتمد على أسلوب المنحص الضريبي الاختباري نظراً لصموية تحقيق الفحص الضريبي الشامل لكافة المواقع الإيكترونية ، في حالة تعددها وتتوعها ، على أن تتضمن اللائحة التنفيذية تحديداً للقواعد والإجراءات اللازمة لإتمام الفحص الاختباري بطريقة فعالة .

رابعاً: يعد التعاون الضريبي الدولي

ضرورة ملحة في هذا العجال للعد من مشاكل وصعوبات تطبيق الضريبة على دخل صفقات التجارة الإليكترونية بصفة عامة وتلك التي تتم بين أطراف مقيمة وأخرى غير مقيمة التي نتم بين أطراف مقيمة وأخرى غير مقيمة وأضاء الإليكتروني الأطاراف الوسيطة في التبادل الإليكتروني اللضريبة ، ضبدون التعاون الدولي في هذا المجال يصعب إن لم يكن مستحيلاً إخضاع دخل المرونة المائية التي يمكن أن تتحرك بها تلك للمرونة المائية التي يمكن أن تتحرك بها تلك مبررات اقتراحنا بإعضاء دخول هذه الأطراف من دولة لأخرى ، وقد كان ذلك أحد مرارات اقتراحنا بإعضاء دخول هذه الأطراف من الضريبة .

ونقطة انطلاق التعاون الضريبي الدولي في هذا المجال تتمثل في ضرورة توحيد المفاهيم الضريبية الستخدمة في التشريع الضريبي لتتلائم مع تلك السائدة في الاتفاقيات الدولية وقد حاولنا مراعاة ذلك في المقترحات السابقة. وهي نهاية هذا البحث يود الباحث أن يؤكد اقتتاعه بأن العناصر والأفكار التي يتضمنها النموذج المقترح إنما تم صياغتها من منظور قابليتها للتطبيق المملى وقدرتها على تحقيق الأهداف المبتغاة من السياسة الضريبية الرتبطة بمجال البحث ، إن ذلك يتطلب دراسة إجرائية للأفكار الواردة بهذا النموذج . هذا ، ويقدم التحليل الذي عرضه الباحث في المبحثين الأول والثاني المنطلقات الرئيسية والضرورية التي تشكل أي منهج للتطبيق ألسليم لهدا النموذج .

والله الموفق،،،

#### المراجع العربية والأجنبية . أولا : المراجع العربيك :

- د / السيد عطية عبدالواحد التجارة الإليكترونية ومشكلاتها ومستقبلها في ضوء توصيات المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة المالمية ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة (۱۹۹۹) .
- د / جلال الشافعی ، الماملة الضريبية
   للصفقات التی تتم من خلال التجارة
   الإليكترونية ، الأهرام الاقتصادی ، سبتمبر
   ( 1994 ) .
  - د / حامد دراز ، د / سعید عبدالعزیز ،
     النظم الضریبیة المقارنة ، الجزء الثانی ، ،
     الدار الجامعیة ، بیروت ( ۲۰۰۰) .
  - د / رمضان صديق ، الضراثب على التجارة الإليكترونية ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ( ۲۰۰۱) .
  - عبدالحفيظ منصور ، التوقيع الإليكترونى
     وشبكة الاتصالات الآمنة ، مؤتمر الاتحاد العربى لخبراء المحاسبة القانونيين ، بيروت ، أبريل ( ۲۰۰۲) .
  - د / عبدالمزيز مصطفى ، دراسة تحليلية لمشاكل المحاسبة الضريبية عن صفقات التـجـارة الإليكتـرونيـة مع تتاول خاص للمسفقات الرقمية التي تتم بالتحميل المباشر عبر الشبكة الدوليـة ، مؤتمر

- الضرائب على الدخل في مصر وتحديات القرن الحادى والمشرون ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية ، يوليو (٢٠٠١) .
- د / رأفت رمضان أحمد ، عالم التجارة
   الإليكترونية المنظمة العربية للتنمية الإدارية
   ، القاهرة ( ۱۹۹۹) .
- د / رأفت أحمد وآخرون ، الضرائب في عالم الأعمال الإليكترونية ، مجلة التتمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، يونيو (۲۰۰۰) .
- مؤتمر تحديات التجارة الإليكترونية
   والسبل إلى مواجهتها ، جامعة الدول
   العربية والمجتمع العربي للإدارة ، مسقط ،
   عمان ، أكتوبر (۲۰۰۰) .
- مؤتمر الاتحادالعربى لخبراء المحاسبة
   القانونيين ، أضاق الأعمال الإليكترونية
   والاقتصاد المربى بيروت ، أبريل (۲۰۰۲) .
- مؤتمر الضرائب على الدخل في مصر
   وتحديات القرن الحادي والمشرين ، كلية
   التجارة . جامعة الإسكندرية ، يوليو
   (۲۰۰۱) .
- د / يونس البطريق ، السياسات المالية
   الدولية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية
   (۲۰۰۱) .

#### www.hu.int.

- \* Lukas A. Tax Bytes: A Primer on the Taxation of Electronic Commerce, Cato Institute Trade Policy Analysis No. 9, (1999), Washington, D.C.
- \* Susanne Teltscher, United Nations Conference on Trade and Development, Tariffs. Taxes and Electronic Commerce: Revenue Implications for Developing Countries, New York and Geneva. 2000
- \* OECD (2000). The Application of the Permanent Establishment Definition in the Context of Electronic Commerce: Proposed of the Clarification of the Commentary on Article 5 of the OECD Model Tax Convention. Revised Draft for Comments, OECD, March 2000. Paris
- OECD (1999a). Business-to-Business Electronic Commerce: Status. Economic Impact and Policy Implications, DST/ICCP/IE (99) 4/ FINAL. 11 October 1999, Paris.
- OECD (1999b). Progress Report: Taxation and Electronic Commerce, Technology Technical Advisory Group (TAG) Report. October 1999. Paris.
- The Economist (2000a). Internet Economics.
   1 April 2000.
- The Economist (2000b). A Survey of Globalization and Tax 29 January 2000.
- \* UNCTAD (1998). Policy Issues Relating to Access to Participation in Electronic Commerce, TD/B/Com.3/16,17 Septemper 1998, Geneva.
- \* William Kath, E-. Commerce Taxes, National Tax Journal 14 No. 1 (March, 1998) PP 19 - 36.
- Volker Kabish: Tax aspects of International Electronic Commerce, Legal Issues Platform, Norwegian Research Centerfor Computers and Law, Univ. of Oslo, ESPRIT Project, No. 27028/2000.
- Volker Kabish & Mey Marianne Unruch: Law and Technology - Tax, ESPRIT Provect. No. 270281/2000.

#### ثانيا : المراجع الأجنبية :

- Albertina M. Fernandez: Business, Tax Authorities work towered consensus on Electronic Commerce, Tax Notes International. Vol. 24, Nov. 1997.
- \* Ann Faripo: Taxation of Electronic Commerce Residence, Tax Journal, May 1998.
- \* Ann Faripo: The problems of Identifying residence, Tax planning E. Commerce review, Vol. 1, No. 3, 1999.
- \* Arvid Aage Skaar: Commentary on Articles 5 of the OECD Model Treaty: The concept of Permanent Establishment, in Irene J.J. Burgers and Rijkele Betten (eds.): The taxation of Permanent Establishment, International Bureau of fiscal documentation (IBFD) publication, Amsterdam, 1994.
- Australian Tax Office: Tax and the Internet, Aug, 1997, at <u>www.ato.gov.au</u>.
- Kennedy, D., : Taxing E. Commerce, at www.kpmq.ie/tax/ITR.
- France M. Horner and Jeffery Owens: Tax and the Web.
- New Technology, Old Problems Bulletin For International Fiscal Documentation, Vol. 11/12, 1996.
- \* Hardesty, D., Character of E. Commerce Income: Revised Report, Sept. 24, 2000 (http://www.ecommercetax.com/ect.doc/ 092400.htm).
- \* Hardesty, D., : Allocating Profit to the Web, part 2, April 29, 2001, at : www.ecommercetax.com.
- \* Hardesty, D., Electronic Commerce: Taxation and Planning, Warren Gorham & Laminate, 1999 (http://www.ecommercetax. com/ect.htm).
- \* Hardesty, D.,International Taxation of Digital Products and Services, March, 27, 2001. (http://www.ecommercetax.com/doc/032700.htm).
- \* ITU: Challenges to the Network, Internet for Development, Executive summery, at:

# مستقبلء مهنة المحاسبة والمراجعة

#### إمام كامل

زميل جمعية الضرائب المسرية \_ زميل الجمعية المسرية للمالية العامة والضرائب

#### 

تحت رعاية الأستاذ الدكتور عاطف عبيد

رئیس مجلس الوزراء و 1. د / مفید شهاب

و،.د رسمتید ستهاب

وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى و أ . د / نجيب الهلالي جوهر

رئيس جامعة القاهرة

و أ ، د / أحمد فرغلي حسن

عميد كلية التجارة ومقرر المؤتمر

و أ. د / عبدالعزيز حجازي

رئيس مجلس الوزراء الأسبق ورئيس المؤتمر نظم قسم المحاسبة بكلية التجارة ـ جامعة

القاهرة . مسؤتمره السنوى الأول « حول مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة » .

وبدأت فعاليات المؤتمر بكلمة أ. د / إبراهيم رسلان حجازى رئيس قسم المحاسبة وأمين عام المؤتمر مؤكداً على الدور الذي تقوم به مهنة المحاسبة في المجتمع وأن هناك العديد من العوامل التي أثرت في نظام المحاسبة ونظم قياس الأداء منها العولة ، الخصخصة ،

نتأثر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية كما تؤثر فى توزيع الموارد ، كما تلعب دوراً هاماً فى زيادة ونمو وتطوير المجشمع وتنظيم الكشاءة الاقتصادية .

ثم كلمة أ.د / أحمد هرغلى حسن عميد الكلية والذي أشار إلى أن المعلومات المحاسبية تعب دوراً هاماً هي اتخاذ القرار وأن المحاسبية والمراجعة تأثرتا بالأحداث السياسية والاقتصادية والتي من أهمها ظهور التكتلات الاقتصادية والجات.

أما أ. د / نجيب الهلالى رئيس الجامعة فأشار إلى ضرورة طرح أساليب ملائمة لنمو العلاقة بين أساتذة المحاسبة والمحاسبين .

ودعا أ. د / عبدالمزيز حجازى رئيس مجلس الوزراء الأسبق ورئيس المؤتمر إلى ضرورة دعم النقافة القانونية للمحاسبين والمراجعين وأن هناك مفاهيم جديدة في المحاسبة منها المحاسبة الاجتماعية ومحاسبة الزكاة لأن هناك حوالى ١٧٠ مليار جنيه تتداول في المؤسسات المالية التي تتبع النظام الإسلامي ... كما حذر من احتكار المهنة لأنه سوف يؤدي إلى

انحدار مستواها .

الأعمال .

وقد جاء بكلمته أ. د / مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى مؤكداً على أهمية الوضع الاقتصادى فى إحداث التطور وأن المحاسبة من أهم المجالات الاقتصادية التى تتطلب تطوراً لمناهجها ، عن تطويرها فضلاً عن ضرورة نشر الشقافة تطويرها فضلاً عن ضرورة نشر الشقافة القانونية ، وقد شارك فى المؤتمر العديد من أساتذة المحاسبة والضرائب بالجامعات المصرية والعربية والمحاسبين القانونيين ورجال

واشتمل المؤتمر على أربعة مصساور: م المحور الأول: حول التعاورات المستقبلية في مجال المحاسبة والمراجعة.

المحور الثالث : حول دور مراجعي الحسابات في ظل تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة .

المحور الرابع والأخير: تناول دور الملومات المحاسبية .

وقد استمر المؤتمر لمدة يومين بدأ بالجلسة الافتتاحية ثم الجلسة الأولى التى تم فيها

استعراض مجموعة الأبحاث التالية :\_

 التحويلات الاقتصادية بمصر وآثارها على صلاحية النظام المحاسبي الموحد بالتطبيق واقتراحات التطوير آ. د/هالة

عبدالله الخولي .

 ٢ - تقييم حقوق الملكية في ظل مجمعات الخسائر المتراكمة .

أ. د/ يوسف عبدالقادر .

معايير أداء خدمة تاكيد الثقة في نظم
 المعلومات الإليكترونية

د/ عبدالعزيز مصطفى .

The Auditing Aspects of Earning Man- \_ 2 agement .

أ. د/ أحمد محمد عبد المجيد ـ تجارة عين شمس .

 مسئولية المراجع الخارجي في القضايا البيئية ذات العلاقة بالمنشأة معل المراجعة .

أ. د/ أحمد عبدالمولى الصباغ

الجاسة الثانية تناولت الأبحاث التالية :

دور الملومات المحاسبية في ترشيد
 قرارات الاستثمار في سوق الخرطوم
 للأوراق المالية

أ. د/ مصطفى نجم البشارى .

٢ مدى إدراك أهمية استخدام البيانات
 الحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق
 الرأسمائي .

د/ وليد زكريًا صيام .

Stock Financial Styucture, Creditworthi- \_ T ness and counttyAnalysis - Market Development : Across .

Dr.: Hassom Mounir El-sady.

٤ \_ القيمة الاقتصادية المضافة (EVN)

المنشآت المهنية العالمية .

د/ محمد حسن عبدالعظيم .

 مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر الواقع وضرورات التطوير تناولها .

أ/ محمد محمود النفراوي /محاسب قانوني / والذي أوضع فيها الأسباب التي أدت إلى انهياب الأداء المهنى لمهنة المحاسبة في مصر والواقع الأليم في ظل مزاولة المهنة في القانون الحالى .

 آ همية تطبيق معايير المحاسبة ضريبياً والحماجـة إلى مـسـتويات أداء مـهنى للاستشارات الضريبية .

أ/ عبدالله العادلى/ محاسب قانونى وتناول بعض النقاط الهامة حيث أشار إلى ضرورة وجود نصوص فى قانون الضرائب عن مهنية المحاسبة ، وضرورة وجود معايير مهنية للاستشارات الضريبية وأوضح أن من أهمية الخدمات الضريبية توافر تخطيط ضريبى جيد بالإضافة إلى تمثيل المنشاة أمام مصلعة الضرائب مع تحديد الموقف الضريبي فى حالة الضرائب مع تحديد الموقف الضريبي فى حالة الاندماج والاستمرار .

أما الجلسة الرابعة : هنتاولت موضوع « دور المطومات المحاصبية في توفير التنافسية » وتم منافشة الأبحاث التالية : .

مناقشة الابحاث التالية : .

١ ـ تقييم مفهوم وأساليب إدارة التكلفة من

منظور كلى ـ مدخل النظم . ا ـ د/ الغريب محمود بيومى .

٢ - التحليل النفعي لانحرافات التكاليف

والقيمة السوقية المضافة للمنشأة (MVA) وتعظيم ثروة حملة الأسهم .

أ. د/ إبراهيم رسلان .

و د/ هالة الخــولي .

 دراسة تحليلية للاتجاهات الرئيسية للأبحاث المحاسبية المعتمدة على بيانات أسواق الأوراق المالية .

 ٦ دور المعلومات المحاسبية المنشورة في التنبؤ بأسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية في المملكة الأردنية الهاشمية .

د/ خليل أبو حشيش .

 ا نموذج مقترح لتقييم مخاطر المراجعة الخارجية للقوائم المالية بالتركيز على مخاطر الفش «الاحتيال».

أ. د/ شوقى عبدالعزيز بيومى .

٢ ـ تقييم كفاءة المسادقات كأسلوب من أساليب الإثبات في المراجعة دراسة تحليلية ميدانية .

د./ صافيناز عبدالحي عبدالحميد .

٣ ـ الإطار العام لرقابة جودة عملية المراجعة

أ . د/ أحمد عبدالمولى الصباغ .

عدى توافق خطط دراسة المحاسبة فى
 الجامعات المصرية وجامعات دولة
 الإمارات العربية المتحدة مع متطلبات

الصناعية غير المباشرة من منظور إدارة التكلفة . د/ سعيد الضو

٣ ـ الإدارة الاستراتيجية للتكلفة .
 د/ سهير الطنملي .

دراسة تحليلية لنماذج قياس وتحليل
 تكلفة الحودة .

د. / هيثم أحمد حسين .

وانتهى المؤتمر بالتوصيات التالية : -

اهمية الارتقاء بمستوى الإفصاح
 المحاسبي وغير المحاسبي كضرورة تلازمه
 للتحول إلى اقتصاديات السوق

- ٢ ضرورة الإفصاح عن تتبؤات الإدارة خاصة فيما يتعلق بالدخل المتوقع وتوزيعات الأرباح المتوقعة والسياسات التي تتبعها الإدارة في هذا الشأن وكذا خطط الاتفاق الاستشماري ومصادر تمويلها وآثارها المستقبلية على ريحية المنشأة.
- ٣ ـ ضرورة أن تسعى الجهات المعنية فى مصر إلى إبرام الاتفاقيات التي يمكن من خلالها الحصول على التراخيص اللازمة لأداء خدمة الشقة فى النظم بواسطة مكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية .
- ضرورة أن يولى المراجع الخسارجي
   اهتمامه وعنايته بالقضايا البيئية نتيجة
   للاهتمام الواسع المدى بالبيئة وحمايتها
   والحفاظ عليها
- د عيم استقلال وحياد المراجع الخارجى
   لما ينعكس أثره على تقليص دور منشآة

- الأعمال في التحكم في ربحية المنشأة.
- آ ضرورة إلزام الشركات المتداولة أسهمها في بورصة الأوراق المالية بتقديم تقارير قطاعية للوفاء باحتياجات الستثمرين والمحللين الماليين وجمهور المستخدمين للمعلومات المالية بصورة عامة .
- ٧ ـ تفعيل دور البحوث المحاسبية في خدمة القضايا الاقتصادية والتتموية في مصر بما ينعكس مسردودها على الارتقاع بمستوى المراجعة .
- الاهتمام بدور المعاهد والمنظمات المهنية في التأهيل والتدريب المستمر للمحاسبين والمراجعين.
- ٩ ضرورة تشكيل لجنة محايدة على المستوى القومى للإشراف على عمل المراجعين وتقييم أدائهم ورقابة جودة عمليات المراجعة ومراجعة نظم تكليف المراجعين بما يؤدى إلى منع الاحستكار ويزيد من جودة الأداء المهنى .
- ١٠ أهمية تشكيل لجان المراجعة في منشآت الأعمال لما لها من أثر ملموس في توفير دعم واستقلال إدارات المراجعة الداخلية بها من ناحية ومراجعي الحسابات من ناحية أخرى.
- ۱۱ ـ متابعة توصيات اللجنة المشكلة لعولة المعابير المحاسبية للاستفادة منها في التطبيق في مصر ، وأهمية إصدار معابير مراجعة دولية موحدة لمراقبة جودة عمل المراجعين على المستوى الدولى .
- ١٢ ـ دعم الثقافة العامة للمحاسبين

والمراجعين والتركيز على النواحى المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة ومتابعة التطورات التى تتم فى مجال التشريع والتنظيم والرقابة.

۱۳ ـ وضع مجموعة من الضوابط لعمل غير المصريين في مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر مع اقتراح إعادة تفعيل دور المادة الرابعة من القانون رقم ۱۳۲ لسنة ۱۹۵۱ قبل إلغائها بالقانون ٤٥٧ لسنة ۱۹٥٤ .

١٤ - مراعاة أن يتضمن مشروع القانون المقترح لتنظيم مزاولة مهنة المجاسبة والمراجعة بمصر تعديل تشكيل لجنة القيد للمحاسبين بعيداً عن الجهات الحكومية وأن يتم تنظيم آلية اختيار المحاسبين أعضاء لجنة القيد بالإضافة إلى تمثيل الأكاديميين في لجان القيد بعستوى الأداء المهني والتأهيل العلمي بمستوى الأداء المهني والتأهيل العلمي للمحاسبين والمراجعين وأهمية تشكيل مجلس أعلى للمحاسبة والمراجعة يشارك فيه الأكاديميون مع ممارسي المهنة .

١٥ ـ ضرورة إجراء تعديلات تشريعية في
قوانين الضرائب تراعي المايير
المحاسبية وأثارها على منشآت الأعمال
بما يحقق مصلحة تلك المنشآت وكذلك
مصلحة الخزانة العامة .

١٦ ـ تفعيل دور المستشار الضريبى مع ضرورة
 توفير معيار لمستويات الأداء المهنى

للمستشار الضريبي تجعل منه مصدراً لثقة الجتمع الضريبي .

١٧ ـ تطوير البرامج الدراسية المتعلقة بمقررات المحاسبة والمراجعة بكليات التجارة المصرية لتتضمن مجموعة من المجالات المعاصرة من أهمها المحاسبة الاجتماعية ومحاسبة صناديق التكافل الاجتماعي والمعاشات والحاسبة والمراجعة البيئية ، المحاسبة في المنظمات غير الحكومية والمحاسبة على المنح والقروض الدولية ومحاسبة الشركات متعددة الجنسيات والمحاسبة الشركات متعددة الجنسيات والمحاسبة عن المشتقات المالية واستخدامات الحاسب الآلي في مجالات المحاسبة والمراجعة .

١٨ ـ تطوير مقاييس التنمية البشرية والإنسانية
 لتوفير المعلومات التي تخدم أغراض
 المحاسبة القومية والاجتماعية

١٩ - أهمية الريط بين قياس وتحليل تكاليف الجودة الشاملة في المنشآة وبين المقاييس المالية وغير المالية لعناصر إدارة الجودة الشاملة بما يحقق تكامل قياس أداء هذه المنشآت مع ضرورة الاهتمام بالإفصاح عن معلومات تكاليف الجودة والتقارير الدولية للمحاسبة وتعظيم الفائدة الستخدمي هذه التقارير .

 ٢٠ حث إدارة منشاة الأعصال على الأخذ بأسلوب إدارة التكلفة بما يحقق لها ميزة تنافسية مستحدثة أو تطوير وتحسين الميزة التنافسية الحالية الأمر الذى ينعكس أثره على تنمية ودعم الصادرات.

# شركة مصر/إيران للغزل والنسج

### (مبراتکس)

#### شركة مشتركة بين مصر وإيران

أنشئت في ظل قانون إستثمار المال العربي والأجنبي رقم ٢٣ / ١٩٧٤ و القوانين المعدلة له \* ويبلغ رأس المال المدفوع حالياً ٥٤.٢٥٠ مليون جنيه

متها:

#### وبمثلها:

١ ٥ / حصة الجانب المصرى

■ شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج

· شركة مصر للغزل والنسج الرفيع بكفر الدوار

■ بنك الاستثمار القومي

#### وممثلها:

٩ ٤ % حصة الجانب الإيراني

■ المؤسسة الإيرانية للتنمية والتجديد الصناعي « إيدرو » \* النشاط الرئيسي : إنتاج وتسويق غزل القطن والقطن المخلوط من

نمرة ٤ إلى نمرة ١٠٠ إنجليزي \* الاستثمارات : بلغت الاستثمارات في الشركة حوالي ١٠٠ مليون جنيه

\* الانتاج السنوي ١٢٠٠٠ طن من مختلف خيوط الغزل الحلقي

والمفتوح منها ٥٠٠٠ طن تصدير تحقق ما يقرب من ٢٧ مليونَّ دولار في أسواق أمريكا وكندا واليابان وتايوان وتركيا وإيران ودول شمال أفريقبا ودول السوق الأوربية المشتركة والدول الإسكندنافية

العمالة والأجور بيلغ عدد العاملين ٢٨٠٠ عامل منها ١٠٣٧ عاملة والباقى
 من الذكور وتبلغ أجورهم السنوية ما يقرب من ٨ مليون جنيه



لَلْ ستعلَا ص: ٧ شَ الطاهر - عابدين مبنى الشَّركة القائضة للقطن والغزل والنسيج للملابس خلف بثك مصر - محمد فريدت: ٢٩٠٣٩٢٥ فاكس: ٣٩٠٣٧٥٥